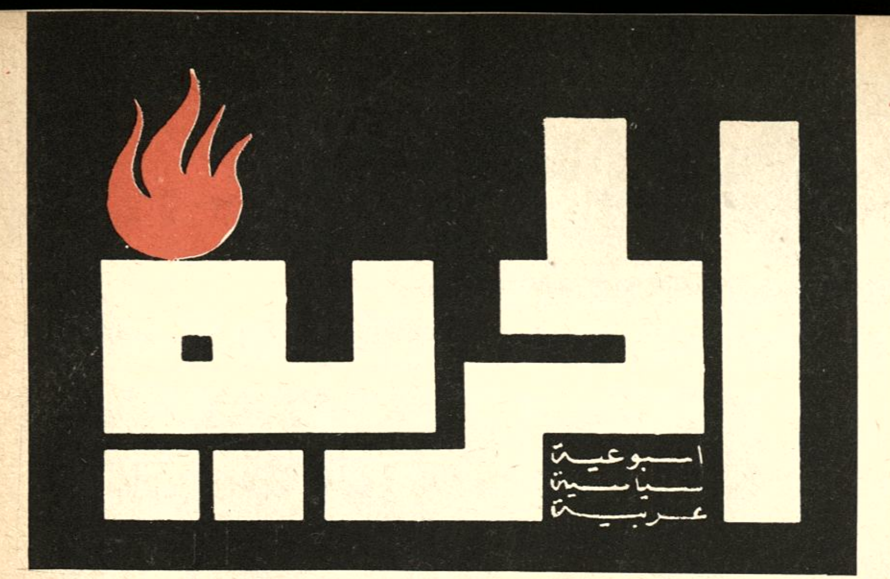


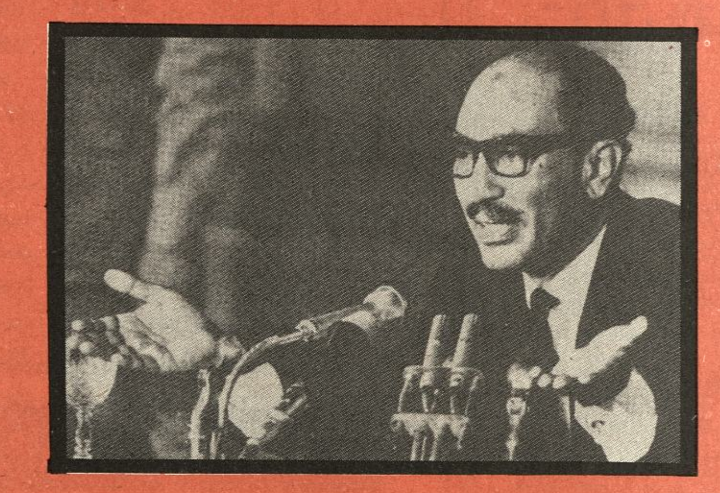
الجزائر

التحرّر من بقايا السيطرة الفرنسية وخطر الوقوع تحت سيطرة الامبريالية الاميركية الجديدة

AL-HOURRIAH • No. 568 - 25/5/1971 - BEYROUTH • بيروت - ٢٥/ ٥/ ١٩٧١ - العدد ٥٦٨ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

الحدث المصري

إنقلاب السادات بين المعركة الوطنيّة ومصالح القوى البورجوازيّة الجديدة



- عودة جماعة زكريا محي الدين الى المخابرات الجديدة
- السادات وسيسكو: قدمت مصر كل التنازلات
- مديح لبريطانيا وتعاون وثيق مع ايران
- الحدث المصري .. في بيروت

الاضراب العمالي العام في ٢٥ أيار:

الطبقة العاملة تستكمل معركة الضمان وتوسع افقها

الدولة والبكوات يشردون فلاحي عكار من منازلهم

وحدة الفلاحين والعمال الزراعيين كفيلة باحباط المؤامرة

بدأت الدولة ، بالوكالة عن الاقطاعيين ، بتنفيذ مؤامرة تشريد فلاحي عكار من منازلهم . ففي السابع عشر من هذا الشهر ، قامت قوة من الدرك ، يرافقها احد الملاكين ، بمداهمة قرية تل حميرة ونفذت حكما باخلاء المنزل بحق فياض السعيد ، مشردة عائلة من عشرة افراد . وبعد هذه الحادثة بايام قليلة ، قامت قوات الدرك بتسليم عدد من الفلاحين في عدد من قرى السهل انذارات باخلاء منازلهم .

وكان الاقطاعيون اقاموا مئات الدعاوى بحق الفلاحين باخلاء البيوت بحجة انها بيوت زراعية على ساكنيها مغادرتها بمجرد تركهم الارض . والحقيقة أن الاقطاعيين يثيرون قضية البيوت لنسف كل مكاسب التحرك الماضي لفلاحي عكار . فقد نجح التضامن في تحرير الفلاحين من عدد من علاقات السخرة والاستبداد والاذلال . كان الاقطاعيون يتدخلون في الزيجات لاخذ الاتاوات ، ويحسمون على العمال اجورهم ، ويفرضون « الاكراميات » ، ويسخرون بنات وزوجات الفلاحين على الخدمة في منازلهم ، وما شابه . والان يشهر البكوات سيف البيوت لوضع الفلاحين امام واحد من احتمالين : اما التشرد واما الرضوخ مجددا لعلاقات التبعية والاذلال .

هذا وقد عقد وفد يمثل « لجان الفلاحين والعمال الزراعيين في سهل عكار » مؤتمرا صحفيا في بيروت يوم السبت الماضي . وقد شرح الوفد حقائق المؤامرة التي تنفذها الدولة ، ممثلة الاغوات والبكوات ، لتشريد الالاف من الفلاحين والعمال الزراعيين . والقى بيانا موجها الى الرأي العام اللبناني ختمه بما يلي :

« لم نعرف من الدولة الا المصفحات والدرك والمحاكم . ما عرفنا الدولة وهي تحرك مشاريع تعبيد الطرق او بناء المدارس او المستوصفات او الانارة او جلب مياه الشفة . لم تتدخل الدولة لتكنس بقايا العلاقات الاقطاعية المذلة . لا بل هي تتحين الفرص لاعادة فرضها علينا ، وتنصيب ازلامها من البكوات اسيادا متسلطين على سهلنا — كل ذلك بعد أن اسقطنا سطوتهم واستبدادهم بتضامننا ووحدتنا .

ان مطالب اهالي عكار كانت ولا تزال صريحة واضحة ، نطالب جميع القوى الوطنية والديمقراطية بهذا البلد أن تدعمها :

اولا : الغاء كل الدعاوى المقامة ضد فلاحي عكار فيما يتعلق بالارض والمساكن .

ثانيا : تطبيق قانون الايجارات على مساكن سهل عكار ومنح الاهالي سندات ايجار .

ثالثا : استصدار قانون « منع تهجير الفلاح » .

رابعا : السماح بتاسيس اتحاد لفلاحي عكار .

خامسا : السماح بتاسيس نقابة للعمال الزراعيين في عكار » .

اضراب طلاب الجامعة الأميركية

منع زيادة الأقساط لا يغني عن النضال لتصفية الاستعمار الثقافي

اضربت الجامعة نهار الخميس الماضي ، بدعوة من مجلس الطلبة ، احتجاجا على زيادة الاقساط الجامعية بنسبة ١٠ بالمئة . ليست هذه هي المرة الاولى التي تضرب فيها الجامعة احتجاجا على زيادة الاقساط . ففي الاعوام الدراسية الماضية فرضت ادارة الجامعة زيادة تراوحت بين ٢٠ بالمئة و ٥٠ بالمئة ، واصرت عليها بدعم من الدولة .

الحجة دائما هي هي : العجز في ميزانية الجامعة . الجامعة ذاتها التي تملك جهازا خاصا للامن . التي تملك ميزانية حدائق وابنية تبلغ مئات الالوف من الدولارات لا يسمح بتحويل ولا قرش منها لاغراض اخرى ، الجامعة صاحبة ميزانية مئات الالاف المخصصة لـ دوائر الاستعمار الاميركي بالاحصائيات والنصائح حول الخليج وفلسطين والدول التقدمية والحركة الوطنية والعمالية .

خلال تحرك ١٩٦٣ — ١٩٦٤ رفضت الدولة ان تتدخل لدى ادارة الجامعة للتراجع عن الزيادة .

وقال رئيس الجمهورية انذاك — فؤاد شهاب — لوفد من الطلاب ان التعليم في لبنان « حر » ومثلما ان اي محل تجاري « حر » في رفع ثمن ربطة العنق من خمس الى عشر ليرات ، كذلك فان ادارة الجامعة « حرة » في زيادة اقساطها ! اما الطلاب الذين لا يستطيعون تحصيل تعليمهم العالي بسبب ذلك ، فليفتحوا دكاكين في القرى والاحياء !!

هذه المرة تدخلت الدولة . وتوصل الطرفان الى اتفاق من اخراج الوزيرين سابا وابو حيدر يقضي بتخصيص ربع زيادة الـ ١٠ بالمئة للمنح خلال عامين دراسيين . وهو اتفاق رفضه الطلاب ، في غالبيتهم الساحقة ، فارضين على رئيس مجلس الطلبة الاستقالة ثم اجراء استفتاء .

الواضح ان لاضراب الجامعة الاميركية مطلبا واحدا هو الغاء الزيادة على الاقساط . وهو مطلب لا يندرج في برنامج عمل اشمل يمس تركيب هذا الحصن الحصين للاستعمار الثقافي . وليست جزئية المطلب مستغربة .

فالفئات الطلابية التي ترتاد الجامعة ذات انتماءات اجتماعية متفاوتة : برجوازية تجارية وصناعية عربية ، ابناء الحكام العرب ، وبرجوازية صغيرة (لبنانية خصوصا) . ومن هنا ان زيادة الاقساط تمس الطلاب اللبنانيين خاصة . اما الباقون فطلاب بعثات او ابناء اسر لا تتاثر اطلاقا بمثل هذه الزيادات .

ان تأييد اضراب الجامعة والمطالبة بدفعه الى اقصاه لا يعفينا عن الاجابة على السؤال المركزي المطروح على القوى الوطنية والتقدمية في الجامعة : اذا كانت الجامعة حصنا للاستعمار الثقافي يؤمن الكوادر المهنية والادارية للنظام اللبناني ولمنطقة الشرق الاوسط ، فالى اين يجب أن يتوجه النضال الوطني فيها ؟

لا جواب على هذا السؤال الا بالنضال من اجل تحويل الجامعة الاميركية الى جامعة وطنية تتولى الدولة الاشراف على ماليتها . وان نضال القوى الوطنية والديمقراطية داخل الجامعة من اجل « لبننة » هذه المؤسسة لا يتم الا بالارتباط بالحركة الطلابية اللبنانية عامة وبحركة الجماهير الوطنية والديمقراطية .

نقابات القطاع الطباعي والصحفي والنشر والاعلان

تدعو العمال لتنفيذ الاضراب العام

دعت نقابات القطاع الطباعي والصحفي والنشر والاعلان العمال لتنفيذ الاضراب في بيان اصدرته جاء فيه :

« كل عامل ، كل موظف ، كل رب عائلة يشعر يوميا بتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبصورة خاصة في الاونة الاخيرة ، من جراء هجوم الاحتكارات المجنوني على جميع مرافق الحياة الاقتصادية والمعيشية .

ارتفاع اسعار جميع الحاجيات بلا توقف ، مؤامرات لنسف الضمان الصحي المكسب الهام للطبقة العاملة من قبل محتكري استيراد الادوية ، ارتفاع ايجارات السكن والاقساط المدرسية ، والدواء ، تسريح من العمل مستوى الاجور بانخفاض ، والسلطات لا تحرك ساكنا سوى تصريحات ووعود .

فنظرا لهذا الوضع الخطر ، اجتمع ممثلو نقابات قطاعنا ، نقابة عمال المطابعة والتجليد ، نقابة عمال المطابع ، نقابة موظفي الصحف ووكالات الاخبار في لبنان ، نقابة موظفي شركات الاعلان ، وتدارسوا الامر ، واتخذوا قرارا بتأييد مقررات الاتحاد العمالي العام الداعي لاعلان الاضراب العام في جميع القطاعات في ٢٥ ايار الجاري لتحقيق المطالب التالية :

١ — تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل ومنع التسريح الكيفي .

٢ — اقرار زيادة غلاء المعيشة ورفع الحد الادنى للاجور واتخاذ اجراءات سريعة لوضع حد لموجة الغلاء المتصاعدة .

٣ — تعديل قانون الايجارات وتخفيضها وفق ما جاء في مذكرة الاتحاد العمالي العام .

٤ — حصر استيراد الادوية بصندوق الضمان وتامينها لكافة المواطنين .

٥ — تشكيل لجنة تتمتع بكامل الصلاحيات لوضع تشريع خاص للعمال الزراعيين وتأمين شمولهم بقانون الضمان الاجتماعي ، على أن تنجز مهماتها خلال ستة اشهر على الاكثر .

اضراب كلية العلوم بالجامعة اللبنانية

كانت مسالة الامتحانات الشفهية — هذا الاسبوع — محور النشاط الطلابي في كلية العلوم . فقد طالب الطلاب بالغاء الامتحانات الشفهية التي ليس لها من مبرر سوى مزيد من اسقاط الطلاب . فالمواد التي يمتحن فيها الطالب بالامتحانات الشفهية هي ذاتها المواد التي يمتحن فيها بالخطي . كما أن نسبة الفشل في الامتحانات الشفهية كبيرة بحيث تصل الى حد ٤٠٪ . وهكذا فان الامتحانات الشفهية سيف تسلطه الادارة على الطلاب لفرض سيطرتها واخضاعهم ، وهي تسمح لها وللاساتذة التلاعب في المنح (المانسيون) واعطائها لازلام الادارة « واصدقائها » .

وقد وقفت الادارة « التقدمية » وجماعتها من الزمر الشاوية وبعض العناصر الناصرية المستفيدة من المنح ضد الاضراب لمبررات تافهة وبحجة ان الظرف الان ليس مناسبا وان الشفهي لا يسقط الطلاب . وكان موقف لجان العمل واضحا بالنسبة للاضراب وكان رأيها ان أي اضراب طويل لن يكون لمصلحة الطلاب لانهم لن يقدروا على متابعته ، سيما بعد الاضراب الطويل الذي خاضته الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية هذا العام . وهكذا كان موقف لجان العمل بضرورة القيام بخطوة ما ضاغطة لتحقيق الغاء الشفهي مصرة بنفس الوقت على رفض وصاية مجلس الفرع على أساس ضرورة اللجوء الى استفتاء طلابي يحسم الغاء الشفهي أو ابقائه على أن يتبع الاستفتاء خطوة ضاغطة على الادارة لالزامها باقرار رغبة القاعدة الطلابية ..

توضيح

وردنا ما يلي :

كانت « الحرية » قد نشرت في العدد الاسبق رقم ٥٦٦ ، مقالا عن قرية « القنطرة » . ورد فيه أن لبعض اهالي القرية صلات مع منظمة فدائية . يرجو اهالي القنطرة « الحرية » تصحيح الخبر ، فاهالي القنطرة لم يرتبطوا باحد ، وان دعموا المقاومة الفلسطينية مثل كل الوطنيين في لبنان .

أهالي بلدة العباسية في قضاء صور يبرقون محتجين على منع بناء مدرسة

نحن الموقعين ادناه اهالي بلدة العباسية نستنكر العائلية المضيقة ومناطق النفوذ التي منعت بناء المدرسة طوال سبع سنوات . ونعلن رفضنا للعائلية ونؤيد مطالب الطلاب المحقة بتعيين لجنة كشف حيادية تبت بأمر المدرسة بسرعة . ويلي ذلك التواقيع .

برقية من الهيئة التعليمية

نحن الهيئة التعليمية في مدرسة العباسية نؤيد مطالب الطلاب في بناء مدرسة حديثة .

الهيئة التعليمية في مدرسة العباسية

الحرية
صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

المخابرات الجديدة وعودة جماعة زكريا محي الدين

وزير الداخلية الجديد من ضباط البوليس السياسي في العهد الملكي

تحت ستار الحريات والعودة للشعب والاطاحة بحكم المخابرات والبوليس تتركب من جديد المخابرات والبوليس من رجال جناح مثل ، باستمرار ، وجه القمع البارز في النظام المصري ، وهو جناح زكريا محي الدين الذي تسلم وزارة الداخلية عدة مرات ، والذي يعتبر ممثل الجناح ذي الميول الغربية واليمينية .

ويعتبر وزير الداخلية الجديد ممدوح سالم من جماعة زكريا محي الدين ، وهو ضابط بوليس قديم من أيام العهد الملكي وقد استمر في عمله بعد ثورة ٢٣ يوليو مع عدد كبير من كبار ضباط البوليس السياسي . وقد عين رئيسا لقسم المباحث العامة برتبة لواء عام ١٩٥٢ . والجدير بالذكر — هنا — ان مجلة « المصور » في عددها الاخير ، وهي تعرف « الوجوه الجديدة » في الوزارة الجديدة ، لم تذكر شيئا عن هذا « الماضي » وتجاهلته ، واكتفت بالقول انه ضابط شرطة تدرج في عمله بالشرطة حتى وصل الى منصب نائب مدير للمباحث العامة (وفي اغسطس ١٩٦٧ عين محافظا لاسيوط) ! بينما تحدثت باسهاب عن ماضي الوجوه الباقية .

ممدوح سالم

وقد ذكرت بعض المعلومات ان السادات قد اجتمع بزكريا محي الدين مرتين ابان الاحداث الاخيرة . وكانت جريدة « الفيغارو » الفرنسية قد قالت « ان السادات اتصل بزكريا محي الدين (رجل اليمين الناصري) وقابله مرتين ، واستعان بخبراته السابقة في حقل وزارة الداخلية والمخابرات ، وما ان استقال شعراوي جمعة حتى سمى السادات ممدوح سالم وزيرا للداخلية في مكانه . وكان هذا الاختيار قد تم سابقا في اجتماع السادات — زكريا محي الدين .

كما أن جريدة « اللوموند » ذكرت ان السادات اعتمد على اخلاص قسم الاستخبارات السرية الذي بقي على ولائه لزكريا محي الدين . ومضت تقول انه يبدو أن زكريا محي الدين اكتفى مؤقتا بدور الموجه الخفي !

مديح لبريطانيا وتعاون وثيق مع ايران

انتقلت بريطانيا الى صف الدولة الصديقة الشريفة بالرغم من مصالحها الاستعمارية الواسعة في الخليج العربي ، فقد اعتبر السادات ان هناك تحولا في موقف بريطانيا — وقد وصفه بالتحول الجذري ! —

وذلك « لانها قبلت الاشتراك في قوة الامن الدولية ، وهي تعلم أن اسرائيل قاومت هذا » ، ورحب السادات بهذا الموقف قائلا : « اننا نرحب بهذا الموقف الشجاع الذي اتخذته حكومة المحافظين ووضع سياسة مستقلة لبريطانيا » !

ومهادنة المصالح الامبريالية في الخليج العربي لا تقتصر على بريطانيا ، ففي الفترة الاخيرة بدأت القاهرة توثق علاقتها بايران التي تلعب — الان — دور مخلب القط للمصالح الاميركية في الخليج العربي بالاضافة الى اطماعها التوسعية وعزمها على احتلال بعض الجزر العربية ، فبعد زيارة محمود رياض لطهران ، وتصريحاته المختلفة عن دور ايران في المنطقة ، زار زاهدي وزير الخارجية الايراني القاهرة .. وقد صحبه وفد اقتصادي لبحث مسائل التعاون بين البلدين .

وقد ذكرت جريدة « الجمهورية » — لسان حال الاتحاد الاشتراكي العربي سابقا — ان هناك تعاونا مشتركا لتنفيذ خطط التنمية في مصر وايران . وان ايران ستساهم في تمويل خط الانابيب المزمع انشاؤه وستستخدمه لنقل صادراتها . وكان الدكتور مانوشر اقبال المشرف على البترول ورئيس وزراء ايران السابق ، قد اجتمع بالدكتور عزيز صدقي وبحث معه امكانية التعاون الصناعي والبترولي ، كما بحث معه مسالة اشتراك ايران في تمويل خط انابيب البترول بين السويس والاسكندرية .

السادات وسيسكو : قدوت مصر كل التنازلات

في خطاب السادات امام مجلس الامة تحدث عن زيارة روجرز ومقابلته له ، وقوله له بان مصر قد فعلت كل ما عليها ، ونقل قول روجرز له : « لن اطلب من مصر شيء ، فهي قد فعلت كل شيء » !.

ومن جهة اخرى كان سيسكو يتحدث أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الاميركي ، ومما قاله سيسكو : « وفي شباط هذا العام قامت الجمهورية العربية المتحدة بخطوة مهمة وايجابية الى الامام عندما صرحت بوضوح ردا على مبادرة السفير يارينغ بانها مستعدة للدخول في اتفاق سلام مع اسرائيل . وهذا هو بالضبط الالتزام الذي سعت اسرائيل الى الحصول عليه طوال أربع سنوات منذ حرب حزيران » .

واضاف سيسكو واصفا زيارة روجرز للقاهرة بانها ساهمت في تحسين العلاقات مع مصر : « فبرغم عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية فان ذهاب الوزير الى القاهرة حيث استقبل بترحاب مقياس للسياسة العملية والواقعية لكلا حكومتينا » .

الشرطة السورية تصطدم بالنازحين من القنيطرة

يوجد في ضواحي دمشق عدد كبير من النازحين الذين تركوا ديارهم بعد احتلال اراضيهم في الجولان من طرف العدو . عدد هؤلاء اللاجئين يبلغ حوالي « ١٣ الف » ، ومعظمهم عاطلون عن العمل .. وتراقبهم السلطات السورية مراقبة شديدة خاصة وانهم يشكلون — مع اخرين — جيشا من الجياع . وفي الاسبوع الماضي تصادم البوليس مع عدد منهم ، استعمل البوليس السلاح ، واستعمل اللاجئون الحجارة ، فسقط قتيل منهم .

الحدث المصري .. في بيروت

حالما انهى الرئيس السادات حديثه مساء الجمعة الاسبق ، خرجت الى شوارع بيروت الغربية تظاهرة اريد لها أن تكون «عفوية» رغم الاعداد الذي جرى لها اثناء النهار .

وكان للتظاهرة — باستثناء الفروض التي يؤديها بعض وجهاء الاحياء ، في مثل هذه الحالات ، امام السفارة المصرية — غاية واضحة . فهي عبارة عن « كلمة سر » شاء مطلقوها أن تصل فورا الى اذان الناس ولو كان معظمهم نياما . ذلك انه من غير الجائز ان يبقى الجمهور حائرا حتى الصباح بين السادات والذين اقصاهم . لا بد ان يعلم الجمهور دون ابطاء انه مع السادات ! وهذا الاصرار على امداد الجمهور فورا بموقف يقفه من الحدث ، امر له دلالته . فالسادات لا يملك ما يميزه عن الذين اقصاهم . انه واياهم شركاء في تراث عبد الناصر . هو لم يكن اقرب اليه من بعضهم . واذا كانت الجماهير التي خرجت الى شوارع بيروت في ٩ حزيران ١٩٦٧ ، قد عبرت بخروجها عن موقفها هي ، اي عن اختيارها الواثق لطريق سارت عليه سنوات عديدة من قبل ، فان الحال كانت غير الحال هذه المرة . كان على « الوجهاء » أن يملوا على الجماهير موقفا ، لا برهان لديها على صحته ، دون ان يكلفوا انفسهم عناء تقديم البرهان . والاضطرار الى استغباء الجمهور ، على هذا النحو ، بادرة لا تخلو من المخطر على اصحابها . فهم قد كانوا ينزلون الى الشارع ليقبضوا .. وتنزل معهم الجماهير لاسباب اخرى . اما و « الاسباب الاخرى » تزداد غموضا يوما بعد يوم .. أما واصحاب الاختيار لا يملكون ما يسندون اليه اختيارهم حقا ، فانهم بعد تجربة او اثنتين من هذا النوع ، قد يقبضون لينزلوا الى الشارع .. وحدهم .. فالجماهير لا تحب قطعا ان يستغبيها هذا الصنف من « القادة » .

★★★

في أوساط الحكم وصحافته كان الترحيب عاما . فالحدث قد بدا شبيها بما جرى في لبنان مع مجيء سليمان فرنجية وتغليبا للجناح المنادي بالانفتاح على الولايات المتحدة الاميركية . ولم يفت ذلك « النهار » فوضعت المسالة دون تردد في سياق مطالبة شعوب الارض بالحريات ، وجعلت من حركة السادات مجرد تطبيق لشرعة حقوق الانسان ! والحرية ، على ما تراه « النهار » ، هي بطبيعة الحال الغاء الرقابة جزئيا عن الهاتف وازالة اجهزة التسجيل من مكاتب الحكام . هذا بينما تلفت « الانوار » النظر — وهي على حق ! — الى ان القادمين الجدد الى قمم السلطة المصرية هم « من ابناء النظام عينه ويدينون بالايديولوجية ذاتها » . هذا يعني ان لا حريات ، وهو ما لا تقوله «الانوار» ولا « النهار » .

غير أن الفرحة الكبرى تصل الى اقصاها في عناوين « الحياة » و « نداء الوطن » . فالاولى ترحب « بدولة العلم والايمان » التي سيبنيها السادات وتشجب بكل قواها «المؤامرة الشيوعية» ، وترى أن المرحلة التي بدات في يوليو ١٩٥٢ هي على اهبة الانتهاء ولا تكتم سرورها بذلك واستعجالها له . اما « نداء الوطن » فهي ايضا تندد بالمؤامرة ، وتطلق لخيالها العنان فتتجنب القاهرة بفضلها ، غارة كان سيشنها عليها الطيران .. المصري ! وينجو هيكل من محاولة اغتيال ويرحل الخبراء السوفياتيون ، عسكريين ومدنيين ، عن بكرة ابيهم .

اما « المحرر » فظاهر على وجهها الحرج . والذي يؤجج غيظها هو خاصة جذل « الحياة » و « نداء الوطن » . فكأنها تقول : قليلا من التكتم يا جماعة ! فضيحة أن تسر اقلام فيها مثل هذا الحبر بما يجري في مصر ! لذا تعد المحرر هذه الاقلام بان السادات لن يالو جهدا في ازعاجها حالما تسنح له الفرصة . وهي تؤكد لاصحاب الاقلام المذكورة وسواهم «ان ما جرى ويجري .. لا دخل لهم به من قريب أو بعيد » . هكذا .. شاؤوا ام ابوا !.. وحين تنقل « المحرر » تصريح روجرز القائل أن الحدث المصري لا يشكل انتكاسة لمساعي التسوية المؤقتة ، تضع بعد التصريح علامة تعجب .. كذاب روجرز ، لعنة الله عليه !.. ويصيح امين الاعور من « زاويته الحرة » : « ايها الناصريون اتحدوا » . ليس سوى الاتحاد يخفف وطأة اللطمة ، كلما جاءت لطمة من القاهرة .

حتى عدنان الحكيم مسرور .. سرته خاصة عودة الدكتور عبد القادر حاتم .. من زمان لم تؤخذ لرئيس النجادة صور تذكارية ذات شان . لذا سيذهب قريبا الى القاهرة . ويقضي علينا واجب الاحاطة أن لا ننسى رئيس الحكومة اللبنانية . فهو قد اختار مأدبة اقامتها له جمعية الصناعيين اللبنانيين ليشجب المؤامرة التي سحق رؤوسها في القاهرة .. بلاغة !..

يبقى الحزب « الشيوعي » . منذ اقصاء علي صبري ، و « الاخبار » و « النداء » تبديان « الدهشة » ، و « الانزعاج » و « القلق ازاء الاحداث الخطيرة » .. هذا الكلام ، الذي يجاري في صمته صمت موسكو ، يكاد يشبه التعبير عن أوجاع المغص ، اكثر من شبهه باعلان موقف سياسي محدد . والمغص موجود .. فآثار الحدث المصري اذا تاكدت ، قد تصيب موقف الحزب المستمر منذ ١٩٦٤ بزلزال كبير او صغير . فاذا كان الزلزال صغيرا (اي مجرد موجة من التزلف لاميركا) هضمته معدة الحزب ، مثلما هضمت انقلاب الاسد من قبله ، ولو على مضض . اما اذا كان كبيرا (التنازل لاميركا عن مواقع نفوذ اساسية في مصر) فالخطب جلل . ومعدة الحزب لا تطحن الصوان . ومعدة القاعدة ، خاصة ، اقل تقبلا لهذه « المواد » من معدة القيادة . ثم أن مصر ليست سوريا ولا العراق . فتأييد الحكم فيها هو العنصر الثابت في « استراتيجية الشاويين » . وتزعزع هذا التأييد قد يؤدي الى انهيار هرم اكبر من الثرثرة التي تراكمت منذ سبع سنوات واكثر . وقد لا يصمد كثيرون تحت وطأة الانهيار ..

شؤون محلية

الأضراب العمالي العام في ٢٥ آيار

الطبقة العاملة تستكمل معركة الضمان وتوسع أفقها

منذ تهديد الاتحاد العمالي العام بالاضراب في أول شباط الفائت من اجل البدء بتنفيذ الضمان الصحي ، وحتى اقتراب الخامس والعشرين من هذا الشهر (ايار) ، الموعد الجديد الذي حدده الاتحاد للاضراب من اجل المطالب الستة الاخيرة التي رفعها(١)، وخلال هذه المدة لم تتوقف معركة الضمان الصحي بين العمال ونقاباتهم من جهة ، وبين ارباب العمل ومحتكري تجارة الدواء والدولة من جهة ثانية . كما أن هذه الفترة اتسمت بطرح حاد لمطالب عمالية ابرزها سياق هذه المعركة وظروف عمل العمال ومعيشتهم . ويأتي التهديد الحالي بالاضراب بعد مضي اكثر من شهرين على رفع الاتحاد العمالي مذكرة بشأن غلاء المعيشة الى المسؤولين ،وبعد اهمال مشروع قانون الايجارات الذي اقترحه .

وهاتان المسالتان كانتا بين المطالب التي أثارتها النقابات قبل معركة الضمان الصحي الاخيرة . كما ياتي التهديد بعد اجراءات السلب المتعددة التي تعرض لها مكسب الضمان الصحي وتضييق رقعة الاستفادة منه: بدءا من العقود الخاصة حتى مشكلة تامين الدواء .. بالاضافة الى ما رافق ذلك من أزمة عمالة وصرف جماعي للعمال (الريجي ، النسيج ..) وغلاء متزايد الاستشراء ...

ماذا في المطالب ؟

تبدو المطالب العمالية الاخيرة من الشمول بحيث تمس اوسع فئات العمال والمستخدمين. وكما كان الامر بالنسبة لقضية الضمان الصحي ، فان هذا الشمول هو الذي يؤمن للتحرك النقابي سعة تجاوب قواعده وزخمه. كما أن عدم اقتصار بعض المطالب على العمال المستخدمين يوحي باتجاه النقابات لشد اوسع الفئات الشعبية الى معركتها . فحين تطالب هذه النقابات بتأمين الدواء بسعر مخفض « لكافة المواطنين » ، وبشمول قوانين الضمان « للعمال الزراعيين » فانها تبرز الدور الطليعي للطبقة العاملة كقائدة لنضال الفئات والقوى الاجتماعية التي يسحقها نظام الاستغلال ، وصاحبة المبادرة المتقدمة في الدفاع عن مصالحها .

كما أن المطالب العمالية المرفوعة تلتقي جميعا في اطار ضمان ثبات العمل وتامين افضل لظروف تجديد قوته . في هذا الاطار يكتسب مطلب الغاء الصرف الكيفي اهمية متميزة . اذ يشكل قاعدة استقرار اساسية للعمل ، هذه القاعدة التي تعطي وحدها للمكاسب العمالية قيمتها الفعلية . ان النقابات العمالية حين تضع هذا المطلب في رأس مطالبها تعبر عن وعي متقدم لاهميته الحاسمة ، ولاولويته على سواه . ولكن غياب هذا المطلب عن معركة أول شباط ، بالاضافة الى اجتماعه مع مطلبين اخرين (تامين الدواء ، وضمان العمال الزراعيين) يجعلان من المعركة القادمة استكمالا وتتمة لمعركة شباط . فارتباط هذه المطالب الثلاثة يشكل مراجعة صريحة للتسوية المجحفة بالعمال التي آلت اليها معركة الضمان الاولى . اذ من الواضح أن تراجع أرباب العمل وقبولهم بدفع اجرة الايام الثلاثة الاولى للمرضى لم يكن ليتم التوصل اليه لولا تنازل النقابات وموافقتها بالمقابل على الا يستفيد من هذا المكسب الا من عمل اكثر من سنتين عند رب عمل واحد . ولكن الصرف الكيفي للعمال الذي يحميه القانون يضائل الى حد كبير استفادة العمال من التسوية التي تمت . هكذا يأتي مطلب الغاء المادة ٥٠ من قانون العمل جوابا على وضع شاذ يتيح تحكم أرباب العمل برقاب عمالهم ، ويشكل عائقا كبيرا دون استفادة هؤلاء من المكتسبات التي يتوصلون الى انتزاعها ، كما يحول الى حد كبير دون تحركات جزئية للدفاع عن مصالح مختلفة ومتنوعة ..

ومطلب تامين الدواء بسعر مخفض من جانب الصندوق جاء ردا على مؤامرة التجار والدولة لتحويل مكسب عمالي الى مجال استثمار ونهب . فمن المتوقع نظرا لتطبيق الضمان الصحي والتسهيلات التي يقدمها للعمال ان يزيد استهلاك الدواء بصورة كبيرة . ومن المتوقع أن تزيد نسبة كلفة الدواء من مجمل كلفة الضمان الصحي على ٤٠ بالمئة (النسب المتداولة بناء لتجربة الاشهر الاربعة الاخيرة لا تأخذ بعين الاعتبار وصفات الاطباء لادوية غير مقبولة من الصندوق ...) . هذه النسبة تفسر استماتة تجار الدواء في استمرار احتكارهم لتامينه للمحافظة على الارباح الهائلة التي يحصلون عليها ، ولزيادتها(٢) . مما يجعل من معركة الدواء مسألة حاسمة بالنسبة لوضعه المالي . هذا معناه ان اي كلفة مرتفعة للدواء ستلحق بالعمال مصيبتين اثنتين . فهم سوف يدفعون مباشرة كمية اكبر من المال للحصول على الدواء . كما انهم سيكونون مسؤولين عن تحمل اي عجز يقع فيه الصندوق . والدولة هنا تقف الى جانب محتكري استيراد الدواء وتحافظ على مصالحهم فتتقاعس عن تاميم هذا الاستيراد ، على حساب مصالح العمال .

وفي اتجاه استكمال معركة الضمان ، واستعادة مواقع المجابهة والنضال من أجل مصالح اوسع الفئات العمالية ، تطالب النقابات بضمان اجتماعي يشمل العمال الزراعيين خلال ٦ اشهر .

ولكن النقابات لم تتوقف عند حدود قضايا الضمان وما يتعلق بها ، بل انها رفعت مطلبين اخرين حول الغلاء والايجارات ، هذان المطلبان يشيران الى سعي النقابات لتوفير ظروف معيشية منخفضة التكاليف ، تتيح تجديد قوة العمل العمالية ، امام معطيات لا تقتصر على ضآلة الاجور وتزايد الحاجات الضرورية . فايجارات السكن عرفت زيادات عديدة منذ ١٩٤٣ . والبيوت الحديثة تبدو مستعصية المنال على فئات شعبية واسعة . وقد اكتفت النقابات بالمطالبة بتجميد ايجارات ١٩٤٣ وما قبلها وتخفيض الايجارات الحديثة ، دون أن تتعرض لمسألة المضاربة العقارية والسعي الى الغائها او تقييدها .

أما نسبة غلاء المعيشة التي ارتفعت بشكل هائل في السنوات الاخيرة ، فتعود اصلا الى تحكم السوق الخارجية بالسوق اللبنانية ، وخضوع هذه لتاثيرات تلك . فمعظم المواد الاستهلاكية مستوردة . والاقتصاد اللبناني هو ابعد من أن يكون اقتصادا منتجا . والطابع الحرفي يدمغ قسما واسعا من المؤسسات المنتجة فيه . والدولة هنا تقوم بتأمين حماية المستوردين والدفاع عن مصالحهم ، كما تعجز لبنائها السياسي المتخلف ، عن التعرض للمؤسسات الحرفية ذات الكلفة الانتاجية المرتفعة ..

هكذا تترابط المطالب العمالية جميعا في شمولها وتعرضها لمقوماتظروفالعمل وعلاقاته، وبذلك تكتسب وحدتها وصلابتها والتفاف العمال الواسع والمتين حولها .

كيف تواجه هذه المطالب ؟

ان ردة الفعل المباشرة التي اثارها تهديد الاتحاد العام بالاضراب الاخير ، لم تكن بمستوى تلك التي ظهرت حين هدد بالاضراب في اول شباط . وربما يعود ذلك الى انعدام مظاهر التحضير للتحرك ، ومراهنة الدولة وأرباب العمل على امكان التوصل الى تسوية ما شبيهة بتلك التي حصلت في معركة الضمان الصحي . فالنقابات حتى الان لم تقم اغلبها بجمعيات عمومية لعمالها توضح فيها المعركة التي تخوضها ، فتوضح المطالب وتبين اهميتها وترابطها وموقعها من نضال الطبقة العاملة ، كما لم تناقش مع العمال اشكال التحرك الفعال وكيفية التحضير له واستنفار جميع الوسائل الكفيلة بانجاحه . هذا عدا عن الاتصال ببقية العمال ، او عن وضوح خطة تحرك بينهم تحدد امكانات اشتراك اوسع قسم منهم في المعركة ، وتسعى الى اكتسابهم للعمل النقابي للدفاع عن مصالحهم ..

كما أن الاتحاد العمالي يزيد من تفاؤل الدولة بامكان الوصول الى تسوية فيرجيء اجتماعه يومين بانتظار مقررات مجلس الوزراء ...

ولكن المجلس المذكور لا يتعرض بالذكر للاضراب ، وهو حين يبحث مشروع قانون جديد للايجارات يتوصل الى ابقاء الايجارات الحديثة على ما هي عليه (يطالب الاتحاد بخفضها بنسبة ٢٥ بالمئة) ويزيد ايجارات الابنية السكنية لما قبل ١٩٤٣ بنسب تتراوح بين ١٠ و ١٥ و ٢٠ بالمئة (يطالب الاتحاد بتجميدها) .

وتاتي تصريحات المسؤولين لتردد اسطوانة التمييع والتسويف بأن لا امكان في التوصل الى حل تحت الضغط والتهديد (صائب سلام). وحين يجابهون بواقع شرعية المطالب يستمهلون للدراسة (الياس سابا) .

ويستهول منير حمدان التحرك العمالي فيعرب عن ايمانه بالا تتحول مطالب العمال الى عملية غزو اجتماعي . أما اده ، داعي « الاشتراكية » اللبنانية وشهيد ديمقراطيتها ، فانه يقترح تعليق العمل بشرعية الاضرابات خلال الفترة الواقعة ما بين ١٥ نيسان و ١٥ تشرين الاول من كل سنة (اي ٦ اشهر)حرصا على موسم الاصطياف !

ويعقد مجلس ادارة جمعية تجار بيروت اجتماعا طارئا يعلن في نهايته انه درس مطالب العمال ووجد فيها ما يضر بمصالح العمال في الدرجة الاولى (!!) وبالتالي مصلحة رب العمل والبلد واقتصاده ؟!.

هذا المنطق في التقييم الذي يأخذ مصالح ارباب العمل منطلقا ومقياسا في الحكم على المطالب العمالية يردده حرفيا الدعاة الليبراليون ، منظرو الاقتصاد اللبناني أمثال مروان اسكندر ورؤوف ابو زكي .

وهذا التبني لمنطق أرباب العمل ليس غريبا عن ازلام « النهار » فخلال معركة الضمان الصحي ، علت صيحات مروان اسكندر ورؤوف أبو زكي مطالبة بتأجيل البدء بتنفيذه، وحاولا التهويل بما سيجره من نتائج منهكة للاقتصاد ، وما سيلحق بالصندوق من عجز .



جبريال خوري

ولكن ما أن انتصرت المطالبة العمالية ، حتى حولا جهدهما لفضح بعض عمليات التآمر على الصندوق ، في اداراته ، وفي عملية الدواء ، وفي تحصيل الاشتراكات .... فبدوا وكانهما العين الساهرة على حسن تنفيذ الضمان الصحي ... ليس دفاعا عن مصالح العمال بالطبع ، انما حفاظا على الاقتصاد اللبناني والمستفيدين منه وعلى مصالح ارباب العمل ...

واليوم على أبواب معركة ٢٥ أيار يتنطح مروان اسكندر لتنفيذ المطالب العمالية زاعما أن هذه المطالب ليست في مصلحة العمال !!!

كيف ذلك ؟

يتخذ مروان اسكندر مقياسا للحكم على صحة المطالب ارتباطها بالانتاجية . فاذا ارتبطت هذه المطالب بانتاجية متصاعدة يستمر نمو الاقتصاد وتتوسع قاعدة العمال ، والا كانت النتائج وخيمة . والمقياس واضح الانحياز لمصلحة ارباب العمل . ذلك انه يحاول أن يضع في المقام الاول ، وكشرط للمطالبة العمالية ، تقدم الاقتصاد وازدياد ارباح العمل . وهو يغفل هنا أن زيادة الارباح هذه، او ازدهار فروع اقتصادية وارتفاع انتاجيتها لا يؤدي الى توظيف هذه الاموال الناتجة عن الربح والازدهار لتوسيع رقعة الانتاج المحلي واستيعاب ايد عاملة جديدة ومتكاثرة .. ذلك أن ارتباط قطاع واسع من الاقتصاد اللبناني بالرأسمال الاجنبي (توظيف أموال ، برادات ، مواد اولية وآلات ...) يؤدي الى اقتطاع قسم غير قليل من فائض الانتاج لمصلحة هذا الرأسمال . كما أن فائض الانتاج غالبا ما يشكل زيادة لا تجد مجالا لاستثمارها (معظم المصانع لا تعمل بكامل انتاجها ...) نظرا لضيق مجال تصريف الانتاج المحلي أمام مزاحمة الاجنبي له ، فتنتقل الى مجال ابعد ما يكون عن أن يشكل توسيعا للقاعدة العمالية او خدمة لمصالحها ..

هذا المقياس الذي يرتكز الى اخذ مصلحة ارباب العمل بعين الاعتبار وتقديمها على سواها تبرز حين يتعرض اسكندر للمطالب بالتفصيل . فهو يأخذ على مطلب الغاء الصرف الكيفي انه يغفل مرونة العلاقة الضرورية بين العمال وارباب عملهم . ويشترط بالتالي الا يكون وقف التسريح الاعتباطي « مهما تدنت ارباح رب العمل أو تعاظمت خسائره » . هكذا يكفي فقط أن تتدنى ارباح رب العمل في ظروف معينة طارئة حتى يحق له صرف من يرتئيه بشكل يحافظ على وتيرة ربح متصاعدة دائمة !! اين مصلحة العمال هنا ؟؟

ويرى اسكندر ان المطالبة بوضع حد لغلاء المعيشة المتزايد « يتعارض مع مطالب رفع الاجور » متناسيا اوليات شائعة في الاجر والمعيشة . اذ أن التطور يدخل حاجات ضرورية جديدة لا يستطيع العامل باجر الحد الادنى لمرحلة سابقة أن يسدها .. وعدا عن ملاحقة الاجر لغلاء المعيشة ولحاجاتها الضرورية الطارئة عليه أن يؤمن باستمرار مستوى معيشيا اكثر راحة ولياقة للعامل .. ولكن ليست معيشة العامل وظروف حياته ما يهم اسكندر . ما يهمه قبل اي شيء اخر ، ارباح ارباب العمل وخوفه من تدنيها ..

وحين يرد اسكندر علىمطلبالعمال باستيراد الدواء من الصندوق وبتامينه باسعار مخفضة، يغفل القضية الاساسية من المطلب وهي تخفيض سعر الدواء ، وكل ما يجده للقول هو الاشارة الى أن الادارة غير كفوءة لمثل هذه المسؤوليات ويعطي مثلا عن ذلك : اضراب مستخدمي الصندوق ! ان مروان ليس غبيا ، انما هو خادم امين لمصالح اسياده ، تجار ووكلاء وسماسرة الرأسمال الغربي . انه يعرف قبل غيره ان ادارة الضمان ليست هؤلاء المستخدمين الذين يدافعون عن مصالحهم في وجه الادارة الفعلية التي يتربع عليها عملاء الاقطاع السياسي والبرجوازية المصرفية .

ولكن الى ماذا ينتهي مروان اسكندر ؟

« وقد كان الاولى بالعمال أن يطالبوا بزيادة التنافس في استيراد الادوية وتسويقها..»

نعم ! ما الذي يحد التنافس حاليا ؟ أليست الدولة هي التي تعطي كوتا الاستيراد والتصدير ؟ أوليس الاحتكار نتيجة حتمية للتنافس ؟

لا باس من الترداد : ليبراليو الاقتصاد اللبناني هم أشطر المدافعين عنه وعن مصالح تجاره وأرباب عمله ... وابعد من يقدم نصائح للعمال .

هكذا نلاحظ أن الطبقة العاملة حين تتحرك للدفاع المباشر عن مصالحها ولانتزاع حقوقها كطبقة ، فان أرباب العمل ودولتهم ومدعي الليبرالية واجهزتهم ، يهبون جميعا ، يتحدون في وجهها ، فليس هناك من يجمعهم ويكتلهم افضل من الطبقة التي تقوم كل امتيازاتها على استغلالهم لها .

النضال المستمر والانتصار بالتنظيم

ان معظم المطالب التي تطرحها النقابات مطالب مزمنة ، رفعتها الطبقة العاملة اللبنانية بتنظيماتها المختلفة في بداية القرن الحالي وخاضت نضالات حادة من أجل تحقيقها خلال الاربعينات من هذا القرن ، حين استطاع العمال أن ينتزعوا حق التنظيم النقابي وشرعيته ثم استصدار قانون العمل ... ان المعركة الحالية (خاصة من اجل الغاء التسريح الكيفي للعمال) تبدو من اكثر المعارك حسما على صعيد ضمان حق العمل وثباته ، ومن حيث تامين قاعدة نضال متينة ، وقاعدة تنظيم صلبة ، الضمانة الاساسية لكل مكسب تنتزعه الطبقة العاملة وحلفاؤها .وكما كانت قوة العمال وتنظيم تحركهم الواعي وراء المكاسب العمالية في الاربعينات فان هذه القوة وهذا التنظيم كفيلان اليوم بانتزاع بقية المطالب العمالية الاساسية .

---

١ — هذه المطالب الستة ، كما نص عليها بيان مجلس مندوبي الاتحاد العمالي ، هي :

١ — تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل والغاء التسريح الكيفي .

٢ — اقرار زيادة غلاء المعيشة ورفع الحد الادنى للاجور ، واتخاذ اجراءات سريعة لوضع حد لموجة الغلاء المتصاعدة .

٣ — تعديل قانون الايجارات وتخفيضها ..

٤ — حصر استيراد الادوية بالصندوق الوطني للضمان وتأمينه لكافة المواطنين بسعر مخفض .

٥ — وضع تشريع للعمال الزراعيين وتأمين شمولهم بقوانين الضمان الاجتماعي في مهلة ستة أشهر ...

٦ — اقرار تعويض شهر ونصف عن كل سنة خدمة تلي العشرين سنة خدمة الاولى ..

٢ — أمن الصندوق شراء ١٦٥ مستحضرا طبيا بلغ ثمنها ٣ ملايين ليرة ، هذه المستحضرات ذاتها كانت كلفت الصندوق ٨ ملايين ليرة لو اشتراها من التجار ..

إضراب مستخدمي الضمان

عندما يرفض غبريال خوري أن يفاوض «تحت ضغط الأضراب»!

نهار الثلاثاء ، في الثامن عشر من أيار ، أعلن مستخدمو صندوق الضمان الاجتماعي ، الاضراب العام ، دعما لمطلب تخفيض ساعات العمل من ٤٢ ساعة ونصف الى ٣٥ ساعة، وتعديل دوام العمل باتجاه الغاء دوام بعد الظهر . مع تأمين مناوبة دورية ، بدون أجر ، في المراكز القليلة التي تتطلب ذلك .

منذ قيام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قبل ست سنوات ، والتذمر يتزايد سنة بعد سنة من الدوام المرهق واللاعقلاني الذي اخضع اليه المستخدمين اعتباطا وتعسفا (من الثامنة حتى الثانية عشرة والنصف . ثم ، من الثالثة حتى السادسة مساء ، ما عدا يوم السبت) . فالدوام المذكور يؤدي عمليا ، ودون اي مبرر يتعلق بالانتاجية او ضرورات العمل ، يؤدي الى تعطيل حوالي ١٢ ساعة من يوم المستخدم من الصباح حتى المساء . وهو لذلك يحرمه من كل فرص الوقت الحر ، وممارسة فعاليات واهتمامات معيشية ودراسية وثقافية أخرى هو بلا شك بامس الحاجة اليها . وليس المستخدمون وحدهم ، من يعون هذه الحقيقة . ان الادارة نفسها تعلم ذلك . ذلك ان الصندوق مثلا يتبع خلال الصيف دوام عمل قبل الظهر فقط ، وطيلة اربعة أشهر ، كما أنه يتبع نفس النظام خلال شهر رمضان . (أي خمسة أشهر في السنة) دون أن يؤدي ذلك الى اية نتائج سلبية على صعيد الانتاجية ، أم على صعيد مراجعات المستفيدين والعمال.

لكن الادارة ، رغم وضوح التعسف والصلف الذي يشوب اصرارها على الدوام الحالي ، ما زالت متمسكة بشدة به . وليس في ذلك أي عجب : ان مجلس ادارة الصندوق الذي يسيطر عليه رأسماليون عريقون في اضطهاد عمالهم ، ومندوبو ادارة بيروقراطية عفنة ، لا يمكنه الا ان يحتقر مطلب مستخدمي الضمان في كسب وقت حر يمارسون فيه حياتهم وفعاليتهم الحرة . ثم ان أي مطلب يدور حول تخفيض ساعات العمل ، يكفي بحد ذاته لكي يخيفهم ، لانه يساهم في توعية فئات أخرى في القطاعين العام والخاص على اهمية هذا الجانب وتقدمه في سلسلة المطالب العمالية .

في وجههذا المطلب لمهتكف الادارة بالتعسف، بل هي لجأت الى التهويل والى النفاق . فهي تشرع في وجه المستخدمين حجة عجيبة : الحرص على العمل وعلى مصالح المستفيدين . مجلس الادارة هذا الذي تآمر على العمال في العقود الخاصة وما زال يتواطؤ مع مستوردي الادوية ويسكت عن التلاعب بأموال الصندوق وتوظيفها في المصارف ، مجلس الادارة هذا يلعب ورقة مصالح العمال ، رغم وضوح الحجة التي رد بها المستخدمون على لعبته ليخفي السبب الحقيقي لتصلبه في وجه مطالبهم .

بقي ان نشير الى موقف احد اعضاء هذا المجلس . « ممثل العمال » غبريال خوري ، الذي بوصفه نائب رئيس مجلس الادارة لم يتورع عن استعارة الحجة التي اشرعتها الدولة في وجه الاضراب العام . فهو يقول للمستخدمين : « انا لا افاوض تحت ضغط الاضراب » . نعم غبريال خوري بالذات هو قائل هذا الكلام .

ولا عجب في ذلك فلكل انتهازي شخصيتين ، هو ممثل للعمال عندما تكون امتيازاته ومناصبه مرتكزة على سكوتهم عنه . وهو ضارب بسيف الدولة « وزلمتها » عندما يكون رضاها عنه مصدر بقائه في منصبه والحفاظ على امتيازاته الاخرى . وفي سبيل « الوحدة العمالية » لا بأس من تعايش الوجهين .

الترخيص بنقابة ثانية لمعلمي المدارس الخاصة

كيف تستطيع القوى المتقدمة إستغلال الصراع بين المؤسّسات الطائفية

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية انشاء نقابة جديدة لمعلمي المدارس الخاصة . وهذا الاعلان يطرح عدة تساؤلات :

١ – هل هذه النقابة الجديدة مناورة من قبل الدولة تهدف الى تشتيت شمل المعلمين المجتمعين في نقابة واحدة ؟

٢ – وهل هذه النقابة قادرة على المساهمة في انعاش الحياة النقابية ؟

٣ – من هي القوى التي تشكل قاعدة هذه النقابة ؟ وما هي الدوافع التي أدت بهذه القوى الى الانشقاق عن النقابة القديمة ، وما هي « النوايا » التي تحرك هذه القوى ؟

٤ – ما هي حدود هذه النقابة ، وامكانياتها الموضوعية وحقل عملها ؟

وقبل الاجابة على هذه التساؤلات يجدر بنا العودة الى تاريخ النقابة . لانه يساهم في توضيح نشأتها :

شكل الاضرابان الاخيران (٦٨–٦٩ / ٦٩–٧٠) منعطفا هاما في عملية التوعية النقابية وتحرير المعلمين من وصاية الادارات .

وللمرة الاولى ، خلال الاضرابات ، ضاق الجهاز النقابي (المتقلص والمباع) بجمهور الاساتذة ، وتمكن هؤلاء من تقدير مدى السلطة التي يملكونها في عمل مشترك .. فقد مارسوا سلطة جماعية انتزعوها في صراع جماعي ، كما انهم نالوا حقهم الديمقراطي بالاعلام ، وبمعارضة القرارات والمفاوضات التي كان يقوم بها « ممثلوهم » على حسابهم.

أما مدراء المدارس والدولة ، فحاولوا ان يتصدوا لعملية التوعية النقابية هذه ، وساعدهم على ذلك ظروف عديدة ، منها :

أ – عدم التجانس الطبقي لدى المعلمين الذي كان يعبر عن نفسه عن طريق غياب أرضية مشتركة للمطالب . فالمعلمون منقسمون اجمالا الى ثلاث فئات :

– الثانويون (شهرة ، مدارس كبيرة ، اجور مرتفعة) .

– التكميليون – الابتدائيون (يشكلون الفئة الموسطية) .

– المجانيون (وهم الفئة الاكثر استغلالا).

وعدم التجانس هذا يعبر عن نفسه في صراعات داخلية تشل العمل النقابي ، وفي هيمنة الفئة الاكثر امتيازا وعددا على الفئتين الاخريين ، وذلك تحت ستار الوحدة النقابية . مما يستبقي خارج النقابة هؤلاء الذين يجب أن يشكلوا قاعدتها وراس حربتها (أي معلمو المدارس المجانية) .

ب – اما العنصر الثاني الذي يساعد الدولة ومدراء المدارس على التصدي للحركة النقابية ، فهو مجمل التناقضات بين القوى اليمينية ، وهي تناقضات هدفها الاساسي الجهاز النقابي ، اي أنها لا تعبر عن مطالب ومصالح مختلفة ، بل عن صراع للوصول الى القيادة .

وبالفعل تمكنت الدولة ومدراء المدارس من السيطرة على النقابة من جديد . خلال انتخابات ٦٩–٧٠ / ٧٠–٧١ . وأدى ذلك الى تمكين الجهاز النقابي من تاطير طفرة القاعدة ، لمصالح الدولة ومدراء المدارس .

في انتخابات ٦٩–٧٠ ، أي مباشرة بعد انتهاء الاضراب ، ترشحت لائحتان لانتخابات مجلس النقابة : لائحة السبعلاني ، لائحة قازان – أبو رعد . وكانت لائحة السبعلاني تمثل مجمل المدارس والمؤسسات التي اتفقت ضد الاضراب (الشمال ، مدارس الفرير ، المقاصد) وبعض المدارس التي واكبت الاضراب لكن بقصد السيطرة عليه وتاطيره (قسم من الفرير ، اليسوعية) . ثم ان هذه اللائحة كانت يمينية ، وتحترم التوازن الطائفي (في سبيل كسب صيدا) .

أما لائحة قازان ، أبو رعد ، نهرا ، فهي تضم المدارس التي دعمت الاضراب وكانت تضم الاساتذة الذين تحرروا نسبيا ، من وصاية مدراء مدارسهم لكن هذه اللائحة كانت هي ايضا يمينية ، يغلب عليها لون طائفي واحد .

كانت المعركة الانتخابية اذا جارية بين قوى يمينية ، وكان طابعها الاساسي طائفيتها ، مما يعني أن النصر سيعود حكما الى اللائحة التي ستتمكن من اكتساب عطف المدارس الكاثوليكية . اما هدف المعركة فكان يقتصر على السيطرة على الجهاز النقابي .

وقد لعبت الطائفية دورا أساسيا في هذه المعركة (تغذيها اللائحتان) ووقعت المقاصد – القوة الاسلامية الوحيدة – ضحية في هذه المعركة . ولم يفز سوى اعضاء من طائفة واحدة باستثناء محمد علي مكي ، وهو عريق في عدد من المواقف غير الواضحة .

عندئذ رأت «المقاصد» ان الحل الوحيد هو تبني اقتراح قديم قدمه بعض المنتسبين الى النقابة . هذا الاقتراح هو انشاء نقابة جديدة لا يسيطر عليها عملاء الاب اغناطيوس مارون . وكان الاقتراح ، من وجهة نظر المقاصد ، يتيح احدى امكانيتين :

– اما استعادة منصب في النقابة الجديدة .

– واما الضغط على السبعلاني ، في سبيل العودة الى الجهاز النقابي القديم وتشير الى ذلك المفاوضات التي قاموا بها قبيل انتخابات (٧٠–٧١) ، بغية الوصول الى مساومة توزع المناصب على ممثلي مختلف « الكتل المدرسية » (٤ للسبعلاني ، ٤ لابي رعد ، ٤ للمقاصد) .

لكن السبعلاني كان قد متن قاعدته الانتخابية من خلال ولائه الكامل للاب اغناطيوس مارون وللمطرانية . فرفض المساومة وخاض المعركة ضد ابي رعد ، ففازت لائحته بكاملها (١٢/١٢) أما المقاصد فانسحبت من النقابة .

واضح أن النقابة الجديدة ليست نتيجة لتناقض بين القاعدة الانتخابية والجهاز النقابي ، بل أنها على العكس ، نتيجة تناقضات « طائفية – سياسية » بين قوى يمينية هدفها الاخير هو ابعاد القاعدة النقابية عن اي عمل نقابي .. اي تحوير اية عملية توعية نقابية .. ثم أن ثقل « المقاصد » الهائل في هذه النقابة الجديدة (كتلة مكونة من ٦٠٠ معلم) وسياستها المرتبطة بمصالح صائب سلام السياسية ، هما عنصران يعيقان اكثر فاكثر التوعية النقابية وتحرير المعلمين .

بالاضافة الى ذلك ، فالنقابة الجديدة هي – أيضا – قائمة على انتماء طبقي فئوي غير متجانس للمعلمين . مما لا يسمح – نظرا الى المصالح المتضاربة – بتوحيد المطالب ودمجها في منظار واحد يشكل قاعدة صراع مشترك .

ان النقابة الجديدة لا تختلف نوعيا عن النقابة القديمة .

لذلك فان دورها النقابي محدد وواضح : الدفاع عن دور التعليم الخاص « المتميز » على أنه أحد الوسائل الاكثر فعالية لعملية استمرار السيطرة الايديولوجية . ولا نرى النقابة الجديدة ، ولا القديمة ، تناضلان لتعريب البرامج ، ولا لتاميم المدارس والتعليم، ولا لاكتساب تعليم مجاني اجباري .

ان تغيير طبيعة الصراع النقابي يتطلب قوى وتحالفات طبقية غير القوى والتحالفات الراهنة . ذلك لان أهداف المعركة النقابية – كونها تعني الفئات الشعبية الكادحة – تفترض « تغييرا نوعيا » في صراع الطبقات . هذا التغيير يفترض بدوره دخول الطبقة العاملة في الحقل السياسي النقابي ، لانها هي المعنية بالمطالب وهي وحدها قادرة على القيام بهذه المعركة (معركتها) حتى اخرها .

أما الدولة فقد حاولت أن تمنع الالتقاء بين الصراعين (معركة المعلمين النقابية ، صراع الطبقات) من أن يحصل ، فمنحت المعلمين « امتيازا » ، باعطائهم صندوقا للتعويضات خاصا بهم . وذلك قبل نشوء صندوق الضمان الاجتماعي بكثير . كما أعطتهم لجانا تحكيمية (لا يملكها سواهم) تحد ، مبدئيا ، من المادة خمسين . وأخيرا «نصحتهم بوفاء» الا ينتسبوا الى اتحاد عمال لبنان العام . هذا دون أن ننسى سيلا من الكلام يهدف الى تعميتهم والثناء عليهم . منه : « ان المعلمين هم نخبة ابناء لبنان .. » نتج عن ذلك ، انعزال الاساتذة في معاركهم ، وعدم ارتباطهم بالنقابات العمالية . وهناك مثلان يفيدان على ذلك : لم يحصل المعلمون على تعويض غلاء المعيشة الا بعد قيامهم باضرابين منعزلين ٦٨–٦٩ / ٦٩–٧٠ .

ثم انهم لم يحصلوا بعد على حق الانتساب الى الضمان الصحي الذي يتطلب ، اما القيام مرة أخرى ، باضراب منعزل ، واما التفاوض بين المدراء والدولة والنقابة .

امكانات العمل :

لكن بالرغم من كل ما سبق قوله ، وضمن الحدود الظاهرة للنقابة الجديدة القيام بعدد من المعارك تشكل خطوات الى الامام لا باس بها .

أ – ان المعلمين الذين سينتسبون الى النقابة الجديدة ، تحرروا نسبيا من وصاية اداراتهم ، بالرغم من أنهم ما زالوا يمينيين . وهم بالاضافة الى ذلك واعون نقابيا يطالبون بنقابة فعلية ديمقراطية حقا .

صائب سلام

– هذا يعني أن على النقابة الجديدة أن تتبنى نظاما داخليا ديمقراطيا فعلا ، حيث تعود السلطات الفعلية (رقابة ، اقرار ، اعلام) الى الجمعيات العمومية لا الى مجلس النقابة .

هذا هو الشرط الوحيد كيلا يكون مجلس النقابة جهازا فوقيا قائما على انتداب دائم للسلطة .

– من ناحية ثانية ، وبانتظار تكوين نقابات ذات بنية أفقية (لكل فئة من المعلمين نقابتها الخاصة) ، على مجلس النقابة الحالي أن يمثل ديمقراطيا فئات المعلمين الثلاثة (٤/٤/٤) . والا عدنا الى البنية العمودية المعتادة التي تاتي على حساب الفئة الأكثر استغلالا ، من المعلمين .

وتأمين الديمقراطية في النقابة الجديدة يفرض على « المعلمين اليساريين » وعلى المجانيين ، أن يهجروا النقابة القديمة ، وينتسبوا كلهم الى النقابة الجديدة ويقوموا بصراع مشترك .

ب – أن « التحالف المنظم » لليسار وللمعلمين المجانيين هو الكفيل بانجاح معركة المجانيين انفسهم (وهي معركة تهدف أولا الى تطبيق قانون جهاز الدفع الذي أقره مجلس النواب سنة ١٩٧٠) لان مصالح المعلمين المجانيين تصطدم بقوى معادية تحالفت في سبيل اجهاض تطبيق هذا القانون ، هذه القوى المعادية هي :

– مدراء المدارس المجانية ، لان تطبيق القانون سوف يحرمهم من موارد أرباحهم الهائلة (١٠٠٠٠٠٠ ل.ل. سنويا) . هؤلاء المدراء هم مفاتيح انتخابية فعالة مما يكسبهم دعائم سياسية متينة .

– الدولة : لان مدراء المدارس المجانية هددوا باقفال « دكاكينهم » اذا ما دخل القانون الى حيز التطبيق . هذا يعني أن الدولة ستضطر أن تؤسس مدارس رسمية تأخذ على عاتقها «الجمهور المدرسي الشعبي» (٦٠٠٠ مدرس ، ومئات الاف التلامذة) . والدولة لا ترغب في ذلك لان هكذا استثمارات (المدارس) غير منتجة .

– المدارس الخاصة والدولة ، خوفا من أن يفتح تطبيق القانون بها امام قضايا جد خطيرة : تاميم التعليم مثلا .

ج – من الاساسي جدا خوض معركة « اللجان التحكيمية » لان هذه اللجان هي الكفيلة بتامين استقرار العمل (وذلك بانتظار الغاء المادة ٥٠) وهي معركة حيوية لان المادة ٥٠ التي تهدد بالصرف الكيفي ، تمنع الاساتذة من التحرك النقابي ، وتكبلهم .

خلاصة القول ، أن النقابة الجديدة التي لا تختلف جذريا عن النقابة القديمة ، تتيح بعض امكانيات عمل لا بد من استغلالها .

هذا يفرض على اليسار أن ينتظم « وينسق عضويا » معركته مع حليفه الوحيد ، المعلم المجاني ، لان فئة المعلمين المجانيين هي وحدها تحمل مطالب ذات آفاق ثورية .

أما هدف التحالف هذا – على الصعيد النقابي – فهو مفهوم النقابة بحد ذاته : تحويله من اداة في يد السلطة والمدراء ، الى اداة عمل في يد المعلمين .

الريجي في البترون

رؤوس نقابة مزارعي الدخان يساندون الريجي

ما من لبناني الا ويعرف شركة الريجي ، فهي عدا استغلالها للعمال في مصانعها في الحدث وللفلاحين في قراهم تسرق أموال الدولة التي تجبى من ذوي الدخل المحدود لبناء مصانع ومستودعات تكون سبيلا جديدا لاستثمار طبقات الشعب الكادحة .

في منطقة البترون تبني الشركة احد مراكز التوضيب الجديدة ، وهي الى الان لم تنته من بنائه . عند مطلع السنة روجت الشركة خبرا مفاده أن الشركة هذه السنة سوف لن تستلم التبغ من المستودعات التقليدية التي كانت في القرى وانها سوف تستلمه في بنائها الجديد الكائن قرب البترون . والحقيقة هي أن البناء المذكور غير صالح للاستعمال الا جزئيا ، واشاعات الريجي كان هدفها جس نبض المزارعين ومدى قبول النقابة لهذا المبدأ . عندما اطمئنت الشركة لموقف المزارعين وعرفت بحاجتهم الى المال نظرا لاستحقاق ديونهم ، قررت أن يكون مركز الاستلام الوحيد بناءها الجديد ، ويبدو انها كانت تعرف موقف النقابة سلفا .

وأهداف الريجي واضحة تماما من هذه العملية ، فهي أولا تريد القضاء على قوة المزارعين عن طريق ابعادهم عن قراهم . اذ ان المزارعين في السنوات الماضية كانوا يمتنعون عن التسليم ويحرضون النساء والاولاد لمهاجمة مسعري التبغ مما يستدعي تدخل قوى الامن لتخويف القرويين ، لكن بعد ان تكون الشركة قد رضخت لبعض مطالب المزارعين مثل بعض الزيادة في الاسعار . وثانيا تريد توفير أجرة الشاحنات وبعض المعاشات التي كانت تعطى لموظفي الشركة وعمالها « كخرج راح » نظرا لتنقلهم في القرى وبعدهم عن مركز عملهم . فالشركة تريد أن تربح أكبر ربح ممكن غير عابئة بتكاليف المزارعين ، الذين يضطرون لكي ينقلوا طرود تبغهم الى المدينة ان يدفعوا اجرة نقلها على الطرد ليرة كما يتكلفون اجور سيارات ومصاريف السفر للمدينة .



كل هذا يجري والنقابة كانها غير موجودة، فاعضاء مجلسها يبررون سكوتهم قائلين انهم يعرفون عناد الشركة وانها سوف لن تبعث لجنتها الى القرى . نظرة خاطفة على اعضاء مجلس النقابة تكفي لتوضيح سبب تخاذلها : أولا رئيس مجلس النقابة « بك » وهو عم وزير الصحة اميل البيطار ، لا يعرف من أتعاب التبغ سوى لذة تدخينه . أما باقي الاعضاء فمعظمهم لا يمت الى الزراعة بصلة وانما هم من أزلام « البك » . لم يكن تخاذل مجلس النقابة بشكله الجماعي كافيا بل كان على الاعضاء ان يقوموا بادوارهم كلٌ بمفرده.

في احدى القرى التي ينظر أهلها الى الامور بوضوح ووعي ، اتصل المزارعون ببعضهم البعض وقرروا عدم نقل التبغ الى البترون وقد تكاتف معهم قريتان مجاورتان ، مصممين جميعا على الصمود حتى تاتي الشركة وتستلم في المستودع القديم الكائن في احدى هذه القرى . ان أحد أعضاء مجلس النقابة هو من أبناء القرية التي قادت التحرك . في البدء لم يعلن موقفه ، ولكن بعد انقضاء حوالي الشهر على صمود المزارعين راح يطلق الاشاعات بان مزارعي القرى ينزلون محصولهم ولم يعد المستودع يسمح باستقبال المزارعين لكثرة اعدادهم ، كانما على المزارعين الواعين أن ينجروا الى مواقف رفاقهم الذين لم يتسن لهم أن ينسقوا مواقفهم معهم . وأعلن اثر هذه الاشاعة أن سوف ينقل دخان اهله واقاربه الى المستودع نظرا لان اسعار دخانهم تراعى فيها قرابتهم لعضو النقابة . وهذه هي حالة اقارب اعضاء النقابة كلهم . كما استطاع اقناع بعض المزارعين بان التبغ اذا مكث كثيرا في البيوت سوف يتعفن ، فاستطاع أن يجمع حوله حوالي ١٥ مزارعا وبهذه الطريقة كسر صمود المزارعين اذ ان البعض كان يستمد قوته من تكاتف الكل . بعد هذه العملية قضية التسليم واردة عندهم في القريب العاجل بسبب حاجتهم الى المال ، وبسبب اقتناعهم بعدم جدوى الصمود بعد تسليم قسم من المزارعين تبغهم . تبقى هناك فئة صغيرة مصممة على الصمود .

رغم تسليم جماعة النقابة تبغهم ، فان هذا لم يمنع بعض المزارعين من استفتاء رأي اخوانهم حول الصمود ، فكانت النتيجة أن الجميع موافقون ، من وجهة مبدئية ، لكن الحاجة هي التي تجبرهم يوما بعد يوم على تسليم دخانهم فردا فردا ..

ان فشل هذه التجربة لا يعني أبدا انهزام الفلاحين ، بل على العكس . فقد أعطاهم فكرة واضحة عن النقابة التي تدعي تمثيل مصالحهم. القضية يجب أن لا تتوقف عند هذا الحد ، بل عليهم أن يدخلوا جميعا في النقابة وان يؤسسوا اللجان الفلاحية في جميع القرى وان يسعوا لتعديل قانون النقابة على أساس أن تكون القرية هي مركز الاقتراع لا مركز القضاء ، بذلك يسهل على جميع الفلاحين المشاركة . هذه المطالب يجب أن تكون أساسا لبرنامج عمل يتجمع حوله جميع المزارعين التقدميين والديمقراطيين ويعملون لتحقيقه بالتعاون مع جميع اخوانهم في منطقة البترون .

صناعة الدواجن (شركة غطاس)

اجور منخفضة ، سَاعات عمل طويلة .. والانتاج غالي

تحتل صناعة الدواجن محلا متميزا : فهي لا تدخل في عداد التصنيع المعدني بالطبع، لكنها تستعمل موادا تنتجها صناعة تحويلية خفيفة يمكن أن تنشأ محليا . واحجام رؤوس الاموال اللبنانية عن انشاء هذه الصناعة يدل ، مرة اخرى على عجز الرأسمالية اللبنانية عن تلبية الحاجات المحلية والتلاؤم معها .

دخلت صناعة الدواجن الى لبنان سنة ١٩٥٢ وتطورت بسرعة الى أن اصبحت من أهم المرافق الانتاجية في لبنان والتي تساهم في ادخال النقد النادر الى لبنان عن طريق التصدير الى البلدان العربية ، التي تعتبر السوق الطبيعية للمنتجات والصادرات اللبنانية .

في لبنان ما يزيد على ١٥٠٠ مزرعة يشتغل فيها ما يربو على ٤٥٠٠ عاملا . وهي موزعة بين شركات ومزارع منفردة . وأهم الشركات هي شركة غطاس وشركاه – شركة عزيز وردة وشركاه – شركة حماية الزراعة والدواجن (روجيه كفوري) وغيرها ..

يبلغ انتاجها ٥٥٠ مليون بيضة سنويا يستهلك لبنان منها ٢٥٠ مليونا ، ويصدر ٣٠٠ مليونا الى البلاد العربية .. كما تنتج بين ٢٢ و ٢٣ مليون صوص في العام يستهلك منها نحو ١٤ مليون ويصدر ٨ ملايين – كذلك تنتج ١٤ مليون فروج يصدر منها اقل من ٢٠٠ طن سنويا (ملحق النهار الصادر بتاريخ ١١ نيسان سنة ١٩٧١) وسنتعرض لحالة محددة هي شركة غطاس .

تاسست شركة غطاس سنة ١٩٥٢ . وكانت في البدء صغيرة ومحدودة . لكنها انتشرت سريعا بعد التحاقها بشركة لوهمان الالمانية الغربية ، اذ اخذت هذه الاخيرة تزودها بالخبرة . والصوص الام ، وتزودها ايضا بالرأسمال ..

وتطورت الشركة ، وكبر حجمها ، وبقيت على علاقتها بشركة لوهمان الى سنة ١٩٦٨ فانضم اليها سنو وجبور ، اصحاب المطاحن الكبرى ، وهي شركة تنتج اعلافات للدواجن . وأخذت استقلالا نسبيا عن شركة لوهمان واقتصرت الصلة على الخبرة واستيراد الصوص الام ..

تنتج شركة غطاس : الدجاجة الام بعد استيرادها صوصا من المانيا الغربية والبيضة والصوص والفروج وتملك ١٦٠ الف دجاجة أما ثلثاها ففي طور الانتاج والثلث الباقي في طور التربية والاعداد . كما تنتج ٨ ملايين صوص – عمر يوم – في السنة اي نحو ٣٥٪ من الانتاج اللبناني تربى منها ثلاثة ملايين للبيع والاستهلاك في لبنان والبلاد العربية ، والباقي تبيعه صيصان – عمر يوم – في لبنان والبلاد العربية . تضم الشركة ١٨٠ موظفا تقريبا بينهم ١٤٠ عاملا عاديا و ١٥ فنيا و ٢٥ اداريا .

والعمال سوريون ولبنانيون ويخضعون للاستغلال نفسه .

يدخل العامل الشركة براتب ١٥٠ – ١٧٠ ليرة في الشهر . وعليه أن يبقى في عمله مدة ٢٤ ساعة في اليوم ، أما ساعات العمل الفعلية فتزيد على عشر ساعات يوميا . وقد تصل في كثير من الاحيان الى ١٨ ساعة يوميا دون الحصول على أجر الساعات الاضافية . ولا يحق للعامل الاستفادة من الضمان الاجتماعي (الضمان الصحي ، التعويض العائلي ، تعويض نهاية الخدمة) . ويعتبر عاملا زراعيا بالرغم من أن مصلحة الدواجن تعتبر أو تسمى صناعة الدواجن .. ويتمتع رب العمل بحرية صرف العامل متى شاء ذلك دون أن يحسب حسابا لتعويضات نهاية الخدمة ومهما كان العامل قضى من الوقت في عمله .

وبحجة وضع العامل تحت التجربة لا يستحق العامل ، ولمدة ستة أشهر عطلة الا كل خمسة عشر يوما .. وبعد هذه المدة يستحق عطلة اسبوعية تمتد ٢٤ ساعة . هذا ولا وجود للعطلة السنوية على الاطلاق . اما عمل العامل في الشركة فهو عمل آلي ويتطلب بعض الخبرة :

– وضع علف للفراخ أو للفراريج .
– جمع البيض وتوضيبه في مزارع البياض.
– تنظيف المشارب والمزرعة عامة .
– صيانة الطيور ومراقبتها طيلة النهار وفترة من الليل ..

ويسكن بعض العمال مع عائلاتهم في أماكن عملهم . فعلى امرأة العامل ان تقدم خدمات شتى (تنظيف) وبدون مقابل للمسؤول المباشر كي يبقى هذا الاخير راضيا عن زوجها ..

وفي أحد الايام تغيب عامل مدة ثلاثة ايام عن عمله ، وعندما رجع الى عمله كان مصطحبا معه تقريرا طبيا ، اذ كان سبب غيابه مرضا مفاجئا منعه من طلب السماح له بالراحة . فكان هذا التقرير بمثابة انذار له بصرفه من عمله .وعمم على الشركة بان التقرير الطبي مرفوض مهما كان نوعه فاذا مرض العامل فما عليه الا ان يطلب فرصة للراحة ، أو لزيارة الطبيب مما يسمح للمسؤولين بعدم اعطاء العامل هذه الفرصة الا عندما يكون مرض العامل شديدا ، وهذا يمنع العمال من طلب هذه الفرصة ، خوفا من الصرف الكيفي الذي يواجهون به دائما .

اما بالنسبة لزيادة الرواتب فخاضعة لاعتباط المسؤولين ، وخصوصا من كان منهم مسؤولا مباشرا عن العامل ، وبالتالي بقدر ما يرضخ العامل لاساليب الاستغلال دون

تذمر يكون المسؤول راضيا عنه . والزيادة لا تحدد بنظام او قانون ، ولا نكسر للتدرج او للزيادة الدورية للرواتب ..

ولا يكفي أن الراتب عادة لا يتعدى ٢٥٠ – ٣٠٠ ليرة في أفضل الحالات يتأخر القبض شهرين في أكثر الاحيان ، في الحالات العادية. اما في حال انتكاس تصريف الانتاج فيبقى العمال ثلاثة أشهر وأكثر دون أن ينالوا رواتبهم .

ويستطيع أصحاب الشركة أن يتمادوا في تصرفاتهم لان العمال لم يواجهوهم حتى اليوم . فلا صلة بين العمال ، ولا محاولة للقاء والنقاش والتنظيم . وبدون هذه الصلة ، لا بد أن يستمر أصحاب الشركة في استغلالهم .

والمطالب الاساسية التي تبدأ بها المطالبة هي المطالب التي حصل عليها العمال في الصناعة ، والتي تقرها تشريعات العمل : الانتساب للضمان الاجتماعي ، تحديد ساعات العمل، الزيادة الدورية للاجور ، دفع اجر الساعات الاضافية . يضاف اليها المطلب الذي تناضل النقابات العمالية من أجله : الغاء الصرف الكيفي .

ان مجمل هذه المطالب يلتقي بمطالب العمال الصناعيين ، ولا يمكن أن تتحقق هذه المطالب الا بالالتحام بالنضال العمالي العام ، وبنضال العمال الزراعيين على الاخص . والطريقة التي تسمح بصلة منظمة بالنقابات العمالية هي تشكيل عمال القطاع الزراعي لنقابة لهم .

لكن لعمال صناعة الدواجن مطلبا هاما يربطهم بمصالح شعبية عامة . فالشركات التي تنتج البيض والفروج تبيع انتاجها بسعر مرتفع . وذلك رغم انها تدفع اجورا منخفضة جدا لعمالها ومستخدميها ، ورغم انها تفرض على العمال والمستخدمين ساعات عمل طويلة ، كما رأينا . فلماذا تعجز الشركات عن تخفيض سعر مبيع منتجاتها ؟ ان بحثها عن الارباح لا يفسر هذا الوضع لوحده . هناك عنصر أساسي اخر . فالشركات المحلية تستورد الصوص الام من أسواق أوروبا وأميركا بسعر مرتفع . بل أن هذه الشركات تستورد العلف من الخارج ورغم ان مواده الاولية : القمح ، الذرة ، فول الصويا الشعير ، فيتامينات ، وبعض الادوية ، متوفرة في السوق المحلية . والعلف المستورد غالي الثمن . يؤدي اعتماد صناعة الدواجن على الاستيراد الاجنبي ، بأسعاره الاحتكارية، الى رفع ثمن الكلفة ، رغم استغلال اليد العاملة .

ان هذا الوضع ، الذي يعرضه عمال ومستخدمو صناعة الدواجن ، يتطلب جوابا من العمال والمستخدمين . فمطالبتهم بتخفيض سعر الكلفة ، والاعتماد على المواد المحلية الوطنية ، هو الجواب على تبعية الشركات للسوق الاجنبية ، وهو مساهمة في مطلب تخفيض الاسعار ، ورفع قوة شراء الاجور . بذلك يشترك عمال ومستخدمو صناعة الدواجن بالحركة المطلبية العامة .

المساواة في الحقوق القانونية مع عمال الصناعة ، الغاء الصرف الكيفي التنظيم النقابي ، تخفيض سعر البيض والفروج بخفض كلفته عن طريق استعمال المواد المحلية ، تلك هي مطالب عمال ومستخدمي صناعة الدواجن .

اجتماعات مجلس المندوبين في الكهرباء

مازالت ديمقراطية النقابة مطلبا ملحا

في الجلستين الاخيرتين لمجلس المندوبين المنعقدتين بتاريخ ٢٦–٤ و ٣–٥ ، برز الخلاف واضحا بين المجلس المذكور ، وبين المجلس التنفيذي ، بتخلف هذا الاخير عن حضور الجلستين المشتركتين بحجة غياب رئيسه في الخارج ، وعدم تحديد جدول مفصل للاجتماع . ولم يكن الخلاف وليد الساعة ، اذ ان له جذورا راسخة ، تمتد منذ صدر النظام الداخلي الجديد للنقابة ، والذي برغم ما ادخل عليه من تعديلات وتشويه ، اكد على حق مجلس المندوبين بالاشراف والرقابة والمحاسبة على أعمال المجلس التنفيذي ، والزامه بكافة المواقف والقرارات المتخذة بالاكثرية .

وبالاضافة الى الخلاف المبدئي القائم على محاولة المجلس التنفيذي المحافظة على نفوذه وسيطرته ، واستلام زمام المبادرة بشكل يؤمن له ارضاء من يستظل بظلهم، ويدين لهم بالقدرة على الاستمرار رغم كل معارضة.

بالاضافة الى هذا الخلاف ، هناك خلاف ذو طابع شخصي بحت قائم بين رئيسي المجلسين (وهما رئيسي قسمين) بسبب تنافسهما على النفوذ ، والمحظوة لدى (سعادته) .

وكانت الشرارة التي أطلقت الخلاف بشقيه مطالبة رئيس مجلس المندوبين (يحق له حضور جلسات المجلس التنفيذي دون حق التصويت) بالتوقيع على كل المقررات المتخذة بشأن المطاليب والمرفوعة للمسؤولين ، وايداع امانة السر كل المراسلات المتبادلة ، فاعتبر هذا الطلب تطاولا من قبل رئيس مجلس المندوبين ومن يمثل ، وتعديا على صلاحيات المجلس التنفيذي .

ولما كان « الرئيس المتطاول » تابعا للادارة، ولان رئيس المجلس التنفيذي صديق «لليسارنة» الانتهازي وكون ممثلي هذا اليسار يتمتعون بعدد من المقاعد في المجلس التنفيذي لا بأس بها ، وهم بهذا التمثيل أقوى منهم في مجلس المندوبين ، وكون حضراتهم لا يؤمنون بالعمل القاعدي ، لذلك فقد وقفوا ضد طلب رئيس مجلس المندوبين ، في المجلس التنفيذي (وقد حصلت مشادة بين أحد ممثليهم وبين رئيس مجلس المندوبين بسبب موقفهم هذا) ، وفي مجلس المندوبين عندما طرح على التصويت مما أدى الى سقوطه . كل ذلك بحجة التصدي على الصلاحيات ، وبالرغم من النص الصريح، على صلاحية مجلس المندوبين على التقرير والتوجيه والرقابة والمحاسبة ، على كافة نشاطات النقابة فكيف بالمراسلات عن طريق توقيع رئيسه عليها ، ليس بصفته الشخصية، بل بما يمثل .

فكان هذا الموقف الواضع لمندوبي لجان العمل في التصويت الى جانب حق الرئيس بالتوقيع على مراسلات المجلس التنفيذي مجالا للتعريض بهم في نشرات الاصلاحيين ، واتهامهم بالسير في ركاب رئيس مجلس المندوبين .

أما مواقفهم فهي فوق الشبهات وفوق النقد لانها تنبع من مصالح الجماهير العمالية! ومن الايمان بدور هذه الجماهير القيادي ، وحضورها الدائم ..

وهذا ما تلقي عليه الضوء وقائع الجلستين المذكورتين .

استمرت عطلة المجلس التنفيذي شهرا .

أما مجلس المندوبين فقد اصابه الشلل ، بفضل رئيسه ، فلم يعقد جلسته العادية في اول نيسان ، لانه (يرى) أن لجان المجلس لم تدرس المطاليب ، وهو ليس مستعدا لعقد جلسات غير مثمرة ، مع العلم أن اكثر المطاليب قديمة ومشتركة مع اتحادي نقابات المصالح المستقلة ، والاتحاد العام ، ولا تحتاج الا لاقرار من المجلس لالزام المجلس التنفيذي بتبنيها والعمل من اجل تحقيقها .

ولكن مجلس المندوبين لا يزال يعتبر نفسه ، ضمنا ، امتدادا للمجالس الاستشارية السابقة . وتابعا لمبادرات ومقررات المجلس التنفيذي مما يفسر عدم فاعليته حتى الان وبرغم حصوله على بعض الصلاحيات .

لا شك أن جزءا هاما من صلاحياته قد سحبت عند تعديل النظام الداخلي الجديد والذي شوهه المجلس المذكور تحت سمع وبصر وموافقة الرئيس السابق بقصد ابقاء هذا المجلس استشاريا ، خاضعا للاقطاع النقابي والانتهازي في المجلس التنفيذي كما كان في السابق . ولكنه رغم ذلك نال صلاحية الزام المجلس التنفيذي وله كل الحق في التشهير به أمام العمال والمستخدمين في حال مخالفته لقراراته ولكن حتى هذه الصلاحية المعنوية لا يمارسها مجلس المندوبين ، ويؤكد من جديد أن الخلاف بين دور المجلسين ليس فقط شخصيا كما يقول البعض من (وجهاء) المجلسين ، بل هو مبدئي ينبع من تنازع الصلاحيات ودور كل منهما في الالزام والتنفيذ.

دعت الهيئة الادارية لمجلس المندوبين الى جلسة مشتركة لدراسة المطاليب في ٢٦–٤ أعقبتها جلسة اخرى في ٣–٥ بسبب عدم اتمام جدول الاعمال . وقد تخلف المجلس التنفيذي عن هاتين الجلستين كما قلنا سابقا.

ناقش الاعضاء معظم المطاليب العامة واتخذ قرارا يلزم المجلس التنفيذي بها ، كما حدد اول حزيران مهلة لتحقيقها ، بالاضافة الى جلسة بتاريخ ٢١ أيار الجاري لمعرفة نتيجة المراجعة بشأنها .

وقد برزت عدة اراء حول المطاليب المطروحة تميز منها بشكل رئيسي مواقف (الاصلاحيين) على النحو التالي :

١ – اتخذوا منذ البداية موقف الدفاع عن المجلس التنفيذي ورئيسه في وجه صلاحيات مجلس المندوبين ، كما ورد سابقا .

٢ – اعترضوا على بحث مطلب غلاء المعيشة ، لانه حسب رأيهم لا يهم نقابتنا بل هو من اختصاص الاتحاد العام – فلماذا نشغل التفكير به – ؟ ولكنهم تحت الحاح مندوبي اللجان وضغطهم صوتوا الى جانب زيادة ١١٪ بدل غلاء معيشة وانشاء تعاونية استهلاكية . ولكنهم رفضوا مبدأ تشكيل لجنة وطنية دائمة من الاتحاد العام ووزارة التصميم للبحث سنويا بارتفاع الاسعار ، وزيادة نسبتها على الاجور ، أي اعتماد السلم المتحرك للاجور تحت اشراف عمالي .

٣ – عدم موافقتهم على بحث مطلب المساكن باقتطاع ١٠٪ من أرباح المصلحة البالغة ٢٠ مليون ليرة سنويا لتوظيفها في مشروع مساكن يستفيد من أخطاء التجربة الماضية ، فلا يزال المستفيدون منه يعانون المشكلات من اخلاء لبعض المساكن ، ودفع الفوائد الباهظة للمصلحة ، وكان رفضهم بحجة أن هذا المطلب جديد وبحاجة الى دراسة ، وخاصة انهم ضد اقتطاع نسبة الـ ١٠ ٪ من أرباح المصلحة . مع العلم انه مطلب أكثر من قديم ، ولكن يبدو أنهم حريصون على مصلحة الادارة وبعض الزمر النفعية التي تاجرت بالمشروع السابق وقبضت عمولة (بدل اتعابها) واعطت بالفوضى مساكن للانصار والاصدقاء .

والانكى من ذلك أنهم توجوا مواقفهم بالاعتراض على اقتراح احد المندوبين بدعم موقف الاتحاد لتخفيض الايجارات ٢٥٪ وحجتهم عجيبة ! (ان رئيس الجمهورية مهتم بالقضية) والاتحاد العام يلاحقها ، فليست المسألة من اختصاصنا ! ولكن يبدو أن الموقف ضريبة الشرعية ..

وبذلك يتأكد من جديد على صعيد مصلحة الكهرباء ان موقف (الاصلاحيين) لا يختلف عن مواقفهم السابقة التي توجت بنكسة اضراب عام ١٩٦٨ . ورغم الانتقادات العلنية لمواقفهم حينذاك لا يزال (أقطاب) الكهرباء يدافعون عنه ، ويعتبرونه ذروة النجاح لممارستهم العملية .

أما ما يفسر مواقفهم المتناقضة بين رفضهم لبعض المطالب وتصويتهم الى جانبها بعد ذلك ، فهو في محاولتهم لضرب مبادرات مجلس المندوبين ، وابطال فعالياته لصالح المجلس التنفيذي ، بعدم طرح المطالب المهامة داخل مجلس المندوبين وقصرها على الجهات العليا والقيادات العمالية (رئيس الجمهورية – الاتحادات) ولكن هذه المواقف تصطدم بحدود لا يمكنهم تخطيها خوفا من النقمة العمالية عليهم وانعزالهم مما يضطرهم في النهاية على الرضوخ والموافقة .

بالرغم من موقف المجلس التنفيذي والوجهاء النقابيين ، وتخاذل (الاصلاحيين) فان مجلس المندوبين في جلستيه الاخيرتين، قد اتخذ قراراته بشأن العديد من المطاليب بصرف النظر عن فخامتها أو ضحالتها .

تبقى مسألة اساسية يتوقف عليها مصيرها، وهي توفر شروط تحقيق المطاليب . لان القرار وحده يبقى حبرا على ورق ، بدون دعم ومبادرة عماليين لوضعه موضع التنفيذ .

وبالتأكيد فان النقابة الديمقراطية في قطاع الكهرباء غير متوفرة ، كما أن العمال والمستخدمين يعانون من العفوية والتفسخ والتخلف بالممارسة . ومن هنا تبرز أهمية دور اللجان النقابية الديمقراطية الطوعية ، كأسلوب لتنظيم العمال والمستخدمين والارتقاء به في التجربة اليومية المستمرة .

الخليج العربي

مقابلة مع اثنين من قادة الثورة :

الثورة في ظفار تتغلب على كل المؤامرات

عمان الداخل : الحلقة الضعيفة في السلطة الاستعمارية

فيما يلي نص المقابلة التي أجراها الصحفي اليساري البريطاني فريد هاليداي في شباط الماضي مع اثنين من قادة الثورة في الخليج : طلال سعد ، عضو القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، وسعيد سيف ، من قادة الحركة الثورية الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

س – في تموز من السنة المنصرمة أطاح البريطانيون بسعيد بن تيمور ووضعوا مكانه ابنه قابوس . فماذا فعل البريطانيون منذ ذلك ، وماذا كانت سياسات قابوس ؟

طلال سعد :

لم يكن ما حدث في تموز ١٩٧٠ مفاجئا . لقد كان نتيجة خطة طويلة المدى وضعتها الامبريالية البريطانية لاحتواء ومن ثم تصفية الاتجاه الثوري السائد . وبهذا المعنى كانت الاطاحة بسعيد بن تيمور جزءا من خطة مزدوجة . فقد كان هناك اولا خطة لما يسمى بـ « الملكية الدستورية العمانية » ، التي كان يدعو لها منذ وقت طويل طارق بن تيمور ، شقيق سعيد . اما الخطة الثانية فمن الواضح انها كانت اتحاد الامارات العربية . وكانت هاتان الخطتان معا واجهتين سياسيتين للاستعمار البريطاني الجديد في المنطقة ، ومحاولة يائسة لتمرير انظمة تبدو وطنية . لقد كان هناك سببان دفعا بريطانيا الى استبدال سعيد بابنه . الاول هو النجاح الذي احرزته الثورة في ظفار ، اذ أن ذلك بدأ يشكل تهديدا خطيرا لمصالح الامبريالية في المنطقة بأسرها ، وبالمقابل كان نظام حكم سعيد بن تيمور الرجعي قد أصبح عاجزا عن مواجهة المد الثوري المصاعد في ظفار . أما السبب الثاني الذي يساوي الاول في الاهمية فقد كان بدء الكفاح المسلح في عمان الداخل بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي . حاول البريطانيون بعد استبدال سعيد ، اضعاف الثورة بسلسلة مما يسمونه اصلاحات . فافتتحت في صلالة وفي السهل الذي يحيط بها عيادة أو اثنتان واستصلحت بعض الاراضي . واما في الجبال فلم تستطع الامبريالية البريطانية حتى أن تنفذ هذه الاصلاحات الطفيفة لان الجبهة هي التي تسيطر عليها . وقد حاول البريطانيون ايضا شق الثورة واجتذاب بعض رجال القبائل ، ولكنهم فشلوا في ذلك فشلا ذريعا . وعلى الصعيد العسكري ، صعدت الامبريالية البريطانية هجماتها وخاصة اعتداءاتها الوحشية على السكان المدنيين في ظفار . فحديثا شن البريطانيون هجوما في المنطقة الغربية على المدنيين في مرباط فجرح البعض وقتل الكثير من الماشية . وقد تعرض القطاع الغربي من المنطقة المحررة الى قصف متواصل عشوائي في محاولة لارهاب السكان المدنيين واضعاف دعمهم للثورة .

س – أعلن البريطانيون خططهم لقطع خطوط التموين بين اليمن الجنوبية وظفار على غرار ما يحاوله الاميركيون لقطع طريق هوشي منه في الهند الصينية ، فماذا فعلتم في هذا المضمار ؟

طلال سعد :

هناك خطة مركزة شاملة لتصفية الثورة على امتداد الخليج ، وتعمل كل القوى الرجعية في المنطقة في هذا الاتجاه . ويجري تنفيذ هذه الخطة كما يلي : أولا تقوم السعودية بتسليح وتمويل المرتزقة ، وتقوم هذه القوات بالاضافة الى الجيش السعودي بغارات متواصلة على المحافظتين الخامسة والسادسة في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية الديمقراطية . وهدف ذلك تصفية النظام الثوري في اليمن الجنوبية وحرمان الثورة في الخليج من قاعدتها الامنة . وبالاضافة الى ذلك ، كان هناك قصف متواصل على المنطقة المحيطة « بحوف » وهي القرية التي تقع على حدود ظفار ، وعلى الطريق التي تصل اليمن الجنوبية بخطوط الثورة الظفارية الامامية عبر المنطقة الغربية المحررة .

س – ان أحد أسباب الاطاحة بسعيد هو ، كما قال طلال سعد ، اندلاع الكفاح المسلح في عمان ذاتها. لقد كان هناك في عمان في الخمسينات انتفاضة قبلية يقودها الامام غالب . فهل تبينوا لنا علاقتكم بهذه الثورة ، اذا أنها اعتبرت في الغرب نضالا معاديا للامبريالية وأيدها الثوريون ؟ ما هي الاحداث التي أدت الى أزمة حزيران في عمان ، وماذا جرى منذ ذلك الحين ؟ ما الذي يحاول قابوس وطارق أن يفعلاه ؟

سعيد سيف :

ان أهم ما يتعلق بحركة الامام غالب هو انها كانت تمثل صداما داخل المعسكر الامبريالي . كانت صداما بين الامام وسعيد بن تيمور ، اي بين نظام حكم مطلق وكاريكاتور لنظام حكم مطلق يمثله الامام نفسه . وعندما نقول ان ذلك كان صراعا داخل المعسكر الامبريالي ، فانما نعني أن بريطانيا كانت وراء سعيد بن تيمور وأميركا والسعودية وراء الامام غالب . ولكن على الرغم من أن حركة الامام مثلت صداما داخل المعسكر الامبريالي، الا انها حظيت بدعم جماهيري كبير ، والجماهير التي دعمت الامام انما كانت تفعل ذلك بصورة رئيسية على أساس أن حركة الامام رد فعل وطني ضد الاحتلال البريطاني لعمان الداخل في ١٩٥٤ .

اما فيما يتعلق بأحداث حزيران ١٩٧٠ ، فقد بدا واضحا اذ ذاك أن بريطانيا تعتمد على نظام حكم لا يرجى منه خيرا ويزداد تناقضا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الخليج ككل .

كانت هناك قوتان معارضتان للنظام . احداهما تقول أن الوسيلة الفضلى لمجابهة الثورة هي القيام ببعض التنازلات وبعض الاصلاحات ، وكانت هذه تشكل المعارضة الرجعية لسعيد بن تيمور . اما المعارضة الثانية فهي المعارضة التقدمية التي تعارض كل بنية المجتمع العماني والروابط العضوية التي تشد هذا المجتمع والعائلة الحاكمة الى الامبريالية البريطانية . وكانت هاتان القوتان المعارضتان عربيتين محليتين . من جهة أخرى كان هناك تقليديا اتجاهان بين الامبرياليين البريطانيين في المنطقة . احدهما نزعة كولونيالية تقليدية تتكون من أناس جاءوا من الهند وكانوا المستشارين الشخصيين للسلطان، وكان هؤلاء يدعمون سياسة ابقاء سعيد في الحكم ويبررون أحيانا كل ما كان يمثله . ومقابل هؤلاء التقليديين كانت هناك جماعة من المحدثين الذين كانوا يريدون الاعتماد ، لا على نظام حكم اوتوقراطي كحكم سعيد ، بل على الطبقة الوسطى الجديدة لتكون هذه المرتكز الرئيسي للحفاظ على الاستعمار الجديد في المنطقة . وقد رجحت كفة الاتجاه الثاني الحديث بسبب نشوب الكفاح المسلح في عمان الداخل في حزيران ١٩٧٠ . ففي ذلك الحين شعرت شركة « شل » أن مصالحها في خطر ، فضغطت على بريطانيا لتدعم الجناح المعتدل من سلالة البوسعيد الحاكمة والذي يمثله قابوس وطارق .

كان حزيران ١٩٧٠ امتدادا واحتواء لسياسات الحركة الشعبية الثورية . فقد قررت هذه المنظمة في بداية ١٩٦٩ أن أفضل طريقة لطرد الامبريالية من الخليج هي ضرب أضعف حلقاتها : عمان الداخل . ولهذا انشأت الحركة الشعبية الثورية الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي لقيادة الكفاح المسلح في عمان . واعتبرت الجبهة نضالها امتدادا للكفاح المسلح الذي كان دائرا في ظفار . وفي ١٢ حزيران ١٩٧٠ شنت الجبهة سلسلة من الغارات والهجمات ضد المواقع العسكرية الحكومية في منطقة الجبل الاخضر ، وكانت هناك اتصالات سياسية مع الفلاحين والرعاة في المنطقة وكان التكتيك الاساسي خلق بؤرة ثورية في الجبل . وقد أدت هذه العمليات العسكرية الواسعة النطاق الى سلسلة من الاعتقالات كان الكثير منها نتيجة أخطاء ارتكبها مناضلو الجبهة . وأهم هذه الاخطاء ان الكثيرين اختاروا البقاء في مطرح وهي مدينة ساحلية يصعب الاحتماء فيها أو الانسحاب منها .

وشنت حملة من الاعتقالات في ١٨ حزيران والقي القبض على عدد كبير من قادة الجبهة. ومن بينهم احمد حميدان وسعود السالمي ويحيى الغساني وأحمد الربعي وسليمان سيف . كما استولى العدو على كميات من الاسلحة وادرك البريطانيون بقراءة بعض الوثائق التي استولوا عليها أن وراء احداث ١٢ حزيران حركة سياسية واسعة النطاق . وهذه الحركة تشكل تهديدا ثوريا خطيرا للرجعية في المنطقة ، ولم يكن هناك ما يزيد عن الشهر الا قليلا بين هذه الاحداث (١٨ حزيران) والاطاحة بسعيد بن تيمور (٢٣ تموز) . وتبين سرعة رد الفعل أهمية الدور الذي لعبته هذه الاحداث في اجبار البريطانيين على التخلص من السلطان سعيد .

س – ما هو الوضع في أجزاء أخرى من الخليج ، في البحرين وامارات الساحل المتصالح ؟ الى أي حد توجد حركة معارضة في هذه المناطق؟ هل تستطيع أن تفسر العلاقة بين حرب العصابات الثورية في جبال ظفار وعمان والنضال الثوري في وضع مختلف جدا ، هو وضع مدن دول الخليج المنتجة للنفط حيث لا ريف ؟

سعيد سيف :

ان البريطانيين وعملاءهم المحليين يعتبرون عمان الداخل قاعدة خلفية آمنة للدفاع عن منطقة الساحل المتصالح وما عدا ذلك من الدول المنتجة للنفط . والحركة الثورية تبدأ من هذه المنطلقات : يمكن للقاعدة الخلفية الامنة لبريطانيا أن تنقلب عليها . وبالاضافة الى ذلك فان طبيعة عمان الجغرافية وتركيبها الاجتماعي والحالة السياسية لشعبها تجعلها صالحة للعمل الثوري . أما في ما تبقى من الخليج فان هناك بدايات لعمل ثوري في المدن الساحلية . أما البحرين فتعاني من وضع غير مؤات فهي أولا جزيرة وهي ثانيا محاطة الى حد بعيد بالسعودية وقواعدها العسكرية. وهناك في الوقت الراهن تحول ملحوظ في السياسات الامبريالية في البحرين ذاتها . لقد مرت الحركة الثورية هناك بمرحلتين : الاولى في الفترة ١٩٥٣ – ١٩٥٦ وكانت مرحلة اصلاحية . والثانية التي انفجرت في ١٩٦٥ وكانت ثورية تدعو الى الكفاح المسلح . وما تحاول الامبريالية ان تفعله الان هو تنفيذ برنامج الحركة القومية الاصلاحية الاولى وذلك بالاعتماد على الطبقة الوسطى المواسعة نسبيا وعلى البرجوازية الكومبرادورية . وهذا يشكل جزءا من محاولة تكتيل كل القوى الممكنة ضد الخطر الثوري القادم من ظفار وعمان الداخل .

أما فيما يتعلق بالانسحاب البريطاني ، فاننا نعتقد أن هذا الانسحاب شكلي وهو علامة الانتقال من الاستعمار القديم الى الاستعمار الجديد . ويتم هذا التحول بطرق عدة . اذ يعطى للدول المتخلفة مظهر استقلال من مثل الحصول على التمثيل الاجنبي الخاص بها والحصول على ادارات ضخمة تستطيع أن تجتذب اعدادا كبيرة من مثقفي الطبقة الوسطى . وفي الوقت نفسه تجري زيادة ربط المنطقة بالغرب لا كمنطقة منتجة للنفط فحسب بل وأيضا كمنطقة لانواع أخرى من الاستثمار واستيراد السلع الاستهلاكية . وقد كان هناك على وجه الخصوص تدفق لرأس المال الحالي على المنطقة في الشهور الاخيرة .

لقد قسم البريطانيون المنطقة على الدوام الى منطقتين : الاولى هي عمان التي تتظاهر بأنها سلطنة مستقلة وبأن كل شيء فيها ناجم عن رغبات حكامها ، والثانية هي ما تبقى من الخليج المحتل تحت الحماية البريطانية وهي المنطقة التي ستنسحب بريطانيا منها مع نهاية ١٩٧١ . والدور الذي يلعبه هذا التمييز واضح ، فهو يمكن بريطانيا من سحب قواعدها من باقي الخليج وتعزيز قواتها في عمان وعلى الاخص تقوية موقعها في جزيرة مصيدة . وبعد انسحاب البريطانيين من باقي الخليج ستصبح قاعدة مصيدة اهم قاعدة

— البقية على الصفحة ١٥ —

الجزائر



التحرّر من بقايا السَيطرة الكولونياليّة الفرنسيّة وخطر الوقوع تحت سَيطرة الامبرياليّة الأميركية الجديدة

● بزعزعتها العنيفة لسيطرة الشركات الفرنسية على مواردها الطبيعية (بترول ، غاز) ، تكون الجزائر قد تخلصت نهائيا من بقايا الاستعمار القديم على صعيد استغلال مواردها الطبيعية .

● لكن ، هل تعني هذه الاجراءات الايجابية أن الجزائر حققت استقلالها الاقتصادي ؟

● من نظام استغلال كولونيالي فرنسي الى نظام استغلال امبريالي جديد ، بأشراف اميركي ؟

يشكل القرار الذي اتخذته الحكومة الجزائرية في ٢٤ شباط القاضي باقطاع نسبة (٥١٪) من الشركات الفرنسية العاملة على أرضها وبالتأميم الكامل للغاز الطبيعي ولشبكات انابيب النفط والغاز ، يشكل خطوة مهمة الى الامام في العلاقات الفرنسية الجزائرية القائمة على النهب الفرنسي للثروة الوطنية الجزائرية .

يأتي القرار الجزائري بعد اشهر عديدة اتسمت بازمة في هذه العلاقات ومن اجل فهم هذا القرار بدقة في مجرى العلاقات البترولية مع فرنسا يجب وضعه في اطار الجهود المبذولة من قبل القيادة الجزائرية منذ التحرير سنة ١٩٦٢ ، لتامين حصة اكبر للبلاد من العائدات الضخمة الناتجة عن استغلال ثرواتها من المحروقات « الهيدروكربور » ، ان موقع استثمار المحروقات في الاقتصاد الجزائري لسنة ١٩٦٢ ، هو — بناء على خط ثابت في التشكيلة الكولونيالية — مهيمن من جهة لاهمية رؤوس الاموال الموظفة (٦٥٠٠ مليون فرنك جديد) وثقل البترول في اقتصاد البلاد (٢٠٪ من الانتاج الداخلي الخام ، ٦٠٪ من الاستثمارات) ، وهو هامشي من جهة اخرى اذا اخذنا بالاعتبار الفائدة التي يمكن للشعب الجزائري جنيها من اجل بناء اقتصاده الوطني .

ان صناعة استخراج المحروقات لم تكن تمثل سوى ٤٠ ٪ من كامل حجم توظيفات ١٩٦٣ . ولم تكن تشكل الاجور الشحيحة التي تتقاضاها اليد العاملة الجزائرية سوى جزء ضئيل من تكاليف الانتاج .. وكان يعود للجزائر ٧ر٦٪ من سعر البرميل المباع في أوروبا بـ ١١ دولار ، الباقي تتقاسمه الدولة الاجنبية والشركات صاحبة الامتياز التي كانت ، بالطبع ، تعيد الارباح الى بلادها وتوظفها في الخارج .

كانت هذه حصيلة اتفاقات ايفيان (التي اعترفت فرنسا بموجبها باستقلال الجزائر ١٩٦٢) فيما يخص البترول والتي لم تكن تفعل اكثر من استعادة نصوص ١٩٥٨ (شرعة البترول الصحراوي) التي كانت تؤمن لصالح فرنسا وباتجاه كولونيالي محض ، حقوق وشكليات عمليات الشركات النفطية في الجزائر .

كانت المشاركة في الانتاج ، في البحث ، في النقل والتسويق ، تعبر بوضوح عن ميزان القوى في تلك الفترة . لقد احتكرت الشركات الفرنسية بين ٧٥ بالمئة الى ٨٠ بالمئة من الحصص الموظفة حسب القطاعات المختلفة . وكانت حصة المجموعات العالمية (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، اوروبا الغربية وخصوصا شركة شل) من ١٥ بالمئة الى ٢٠ بالمئة . الجزائر نفسها في حوالي الـ ٤ بالمئة .

ان اتفاقات ١٩٦٢ هذه تعكس الصورة التقليدية للاقتصاد الكولونيالي والامبريالي : عزل نهائي للنشاط البترولي عن النشاطات الاقتصادية الوطنية ، والدخول هامشيا فقط في القطاعات المنتجة الوطنية الاخرى .

تشكل المليارات المستثمرة ، بقسم كبير منها ، المعدات المستوردة التي لم تكن الجزائر قادرة على صنعها . كان هذا مصبا مؤمنا للمنتجات الصناعية الثقيلة الفرنسية (والغربية) وفي نفس الوقت تجميدا للقوى المنتجة الجزائرية . عمل وصيانة هذه الالات مؤمن بواسطة خبراء فرنسيين ، تشكيل الملاكات الوطنية لم يكن والحالة ، منشطا .

اتفاقات تموز ١٩٦٥

تقوم سياسة التنمية الاقتصادية التي رمت لها القيادة الجزائرية ، لاخراج البلاد من حالة التخلف ، تقوم ، على الاعتماد على الاستعمال الكامل لقطاع المحروقات وهو سلفا نشيط ومتطور : لجعله قاعدة بنيان اساسي صناعي .

علينا ، انطلاقا من هذا المنظار ، فهم جهود الدولة الجزائرية منذ ١٩٦٣ ، لتحمل اعباء الصناعة البترولية الخارجة عن نطاقها ان من الناحية الاقتصادية او الحقوقية .

تمظهرت السياسة البترولية للجزائر ابتداء من هذا التاريخ ، بالسعي الدائم لاستعادة ثرواتها الوطنية ، اي لكسر السيطرة الاجنبية عليها .

لكن لم يكن يتصور ان هذه القطيعة يجب ان تكون ثورية بمعنى شاملة — بنفس الوقت قانونية — اقتصادية . لم يكن كسر السيطرة هذا يقطع مع رأسمال الاجنبي .

كان على التطور الصناعي للجزائر ان يتم بالتعاون مع الراسمال الاجنبي . ولكن ليس على القاعدة الكولونيالية التقليدية . ففي تصور الرسميين الجزائريين ، كان على السيطرة الوطنية على الثروات النفطية ان تحدث بواسطة عقد صلب مع الراسمال الاجنبي ، وهذا بطريقة تستعمل الالتجاء للراسمال الاجنبي لتحضير شروط انتهائه .

بعد حوالي السنتين من الانتظار من الجانب الجزائري ، توصلت مباحثات تموز ٦٥ الى ما سمي « اتفاقات الافضلية للتعاونيات والشركات » :

— لم تعد الجزائر تناقش مع الشركات صاحبة الامتيازات ، بل مع الدولة الفرنسية التي هي مسؤولة عن مصالح هذه الشركات : كانت الجزائر تظهر عبر هذا رغبتها في تاكيد سيادتها وعلاقات المساواة مع الدولة المستعمرة قديما .

لم يعد لمشكلة البترول ان تقف عند حدود استثمار المواد الخام ورؤوس الاموال بل ان ترتبط عضويا بمشكلة تصنيع الجزائر . كان على استثمار المحروقات وتصنيع البلاد أن يصبحا طرفا محور لا ينفصلان في الاتفاقات الفرنسية — الجزائرية .

— على المحروقات أن تستعمل بنفس الوقت كوسيلة للتراكم ، وكمصدر للطاقة ، وكقاعدة لتطوير الصناعة الوطنية . حتى يتمكن البترول والغاز من المشاركة في تطوير البلاد اقتصاديا وصناعيا ، كان يجب الا يستثمر كمادة خام بل كمادة محولة ، مدخلا لقيمة محلية اضافية أكبر ... اي أن على النشاط البترولي أن يدخل تدريجيا في مجمل النشاطات الاقتصادية للبلاد . أما عن الغاز ، فبامكانه بشكل خاص أن يكون قاعدة عدة صناعات بتروكيمائية تفيد الزراعة والصناعة الخفيفة والثقيلة ...

ان كل هذه المشاريع تفترض المشاركة الحيوية للدولة الجزائرية في صلب الشركات صاحبة الامتياز التي تعاظمت ، بالواقع مشاركتها في الشركات المختلطة . لكن بقيت حصتها ضئيلة اذا اخذنا بعين الاعتبار مجمل الانتاج .

لكن المشكلة الرئيسية للقيادة الجزائرية — مهما يكن طموح مشاريعها المشترطة لاتفاقات ٦٥ — كانت قد اجلت مرحليا بانتظار فرصة اخرى .

كانت المسالة هي وضع يد الدولة قانونيا على الشركات العاملة في الجزائر ، توظيفها (تاميمها) بشكل يسمح « بمراقبة » الرأسمال الاجنبي .

يأتي تاميم الغاز الطبيعي بـ ١٠٠ بالمئة وبنسبة ٥١ بالمئة (حصة اكثرية) للبترول المستثمر من الشركات الفرنسية ، واخيرا ، تاميم المجموعات العالمية الذي سبق هذه الاجراءات (بعد حرب ٦٧ وفي صيف ٧٠) يأتي كل ذلك كامتداد لهذا الاتجاه .

الازمة الحالية

ان الازمة الحالية في العلاقات البترولية الفرنسية الجزائرية ، في اعقاب المباحثات المستمرة منذ اكثر من ١٨ شهرا ، والمتعلقة بصرف عدة مئات ملايين الفرنكات الجديدة المتوجبة كضرائب على الشركات الفرنسية عن الاعوام ٦٩—٧٠ .

ان تطويل هذه المباحثات يفيد هذه الشركات اذ انه يؤخر بنفس الوقت ، فترة التجهيز على قاعدة البنية الضرائبية الجديدة الاثقل من السابقة .

اعلن بومدين في ٢٤ شباط ، بعد فشل المفاوضات الوزارية في كانون الثاني وتوقيف المباحثات في ٥ شباط من الجانب الفرنسي ، اعلن التاميم الكامل للغاز الجزائري (عمليات التوزيع ، الانتاج ، النقل والعمليات البتروكيمائية) ، واعلن منح السوناتراك ، (الشركة الوطنية الجزائرية) حصة اكثرية (٥١ بالمئة) في الشركات البترولية الفرنسية العاملة في الجزائر .

وهكذا تكون الدولة الجزائرية قد زادت حصتها الثلث (بعد تاميم الشركات الاميركية بعد حرب ٦٧ والشركات الانكليزية — النيرلندية ، شل في صيف ٧٠) من اصل ثلثي الانتاج البترولي الوطني الذي زاد في ١٩٧٠ ، ٤٨ مليون طن .

بالمقابل ، كانت الدولة تمنح الشركات تعويضا من ١٠٠ مليون دولار مدفوعة على ١٥ سنة من البترول . ولكنها كانت تلزم الشركات بالدفع الفوري للمتاخرات الضرائبية ولكل « العالقات » بشكل عام ، المرتفعة حتى بعد أن دفع قسم منها ، الى حوالي ٢٥٠ مليون دولار .

يدور النقاش الحالي حول التعويضات التي قدرتها الشركات الفرنسية عشرة اضعاف ما اعطته الدولة الجزائرية . بعد محاولة فاشلة للتدخل على مستوى دولة وتوقف هذه المحادثات في منتصف نيسان معتبرة غير ذي طائل من قبل الحكومة الفرنسية ، تركت هذه الاخيرة ، الشركات تعمل وحدها . (وهذه الشركات كانت قد اعلنت الـ ٢٣ مليون طن التي استحوزت عليها الجزائر حديثا ، اعلنتها « بترول احمر » اي ملكيتها الخاصة ، وافتتحت مقاطعة الانتاج البترولي الجزائري . محذرة المجموعات العالمية ان تتملك محلها شالة بهذا ثلثي الانتاج البترولي الجزائري وبالتالي قدرا ليس باوفر من نشاط الجزائر الاقتصادي . هذا هو الوضع حاليا .

سؤالان يطرحان — هنا — هما :

احدهما يتعلق بالازمة الحالية ومستقبل العلاقات الفرنسية — الجزائرية .

والاخر يتعلق برؤية القدر المبرر من تاكيدات القادة الجزائريين على انهم حققوا ، باجراءاتهم الاخيرة ، استقلال الجزائر الاقتصادي .

على صعيد مصب الازمة الحالية ، يمكن القول أن الحكومة والشركات الفرنسية لا تتوهم حول امكانية الغاء اجراءات تاميم ٢٤ شباط . لكنهم يعتقدون ان ثقل الضغط السياسي ، الاقتصادي ، التقني ، والثقافي على الجزائر يمكن أن يلطف موقف قادتها فيما يتعلق بمسالة التعويضات ومتاخرات الضرائب والضمانات المقدمة الى الشركات الفرنسية (صاحبة حصص الاقلية) فيما يخص نشاطهم في الجزائر ، فيما يخص سعر البترول (حيث اصبحت السوناتراك تحدد تعرفة سعره بمفردها) وفيما يخص انتظام تامين حاجات السوق الفرنسية (حاجات الطاقة الفرنسية تعتمد في ٧٥ بالمئة منها على البترول) ووسائل الضغط المختلفة التي تمتلكها فرنسا ، المعروضة بسخاء في صحف الفترة الاخيرة ..

كل ذلك يكشف الطابع الامبريالي الواضح للعلاقات الفرنسية الجزائرية وتعفن القيادة « المسماة اشتراكية » ، في تحضير البلاد السياسي والايديولوجي والاقتصادي للتخلص من قيود الاستغلال الاجنبي .

ترتكز وسيلة الضغط الفرنسية على ثلاث نقاط بشكل رئيسي :

— التوقف الكامل منذ عدة اشهر (ايلول ٧٠) لاستيراد النبيذ الجزائري (معدل ٦ ملايين فرنك بالعام) . الاجراءات المضادة الجزائرية ، لاقتلاع الكرمة لا يمكنها أن تعوض مباشرة على وضعية كان يجب حلها منذ الاستقلال باتجاه تنويع الانتاج الزراعي .

— توقف التعاون الثقافي والتقني .. هذا التعاون لصالح فرنسا — كما نعلم — لانه يؤمن انتشار اللغة والثقافة الفرنسية في الجزائر ، وينشيء موظفين وتكنوقراط مقبلين ، سوف يقيمون علاقات ثابتة مع فرنسا مع ما لهذا من عواقب اقتصادية . لكن توقف هذا التعاون يمكن أن يشكل عامل ضغط قوي ، على المدى القريب والمتوسط ، اذ انه يشل النشاط الاقتصادي والثقافي لبلد لم يكون فريق فنييه الخاص .

— توقف التبادل السنوي .. يأتي للعمل في فرنسا كل عام مهاجرين جزائريين ، يضافون الى الـ ٧٠٠ الف جزائري الذين يعيشون فيها . التهديد بطرد الشغيلة الجزائريين في فرنسا لا يجدي فلا غنى للاقتصاد الفرنسي عن هذه اليد العاملة الرخيصة ، وكممول لجيش الاحتياط العمالي في نفس الوقت . لكن يمكن التهديد بوقف او تخفيض التبادل السنوي المسموح به (٣٥ الف شخص) منذ اتفاقات كانون الاول ١٩٦٨ والذي يتجدد في نهاية هذا العام .

ان لهذا التهديد وزنه في بلد كالجزائر يخيم عليه وجود اكثر من مليون عاطل عن العمل وحيث تطرح ضرورة ايجاد ١٠٠ الف استخدام جديد كل عام .

فباعتراف ادارة وزارة العمل الجزائرية ، يمكن لاكثر من ٨٠ الف شخص أن يهاجر الى فرنسا كل عام لو لم تضع هذه الاخيرة عقبات امام ذلك . (الموند ٧—٥—٧١) ، (الارقام الرسمية المقدمة من الجزائر اقل بـ ٢٥ بالمئة من الارقام التي تقدمها الحكومة الفرنسية) .

أما فيما يتعلق بمسالة الاستقلال الاقتصادي ، فيكفينا أن نوضح علاقات التقارب الناشئة حاليا من الوجهة الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة حتى أن اتصالات فرنسية قد اجريت مع واشنطن لعدم تشجيع المبادرة الجزائرية . الجواب الاميركي واضح : هيئة الطاقة الفدرالية التي تدرس مشروع الباسو — الدولة الجزائرية ، لن تاخذ بالاعتبار سوى المصالح الاميركية المشروعة .

وتلافيا لعدائية الحكومة الاميركية في قلب البنك الدولي ، ولحذر البنوك الخاصة ، فيما يخص مشروع « الباسو » اسرعت الحكومة الجزائرية التعويض عن الشركتين الاميركيتين الكبيرتين المؤممتين بعد حرب ٦٧ : اسو ونيو مونت مينيغ .

اسو : الشركة تحدد (الموند ١٧—٤—٧١) ان التعويض يسوي كل المطالب التي كانت قد قدمتها للحكومة الجزائرية .

نيو مينيغ كوربوريشن ، تعلن هي الاخرى عن الاتفاق فيما يخص ملكيتها المؤممة في الجزائر ، بما فيها ملحقتها البترولية .

والملفت للنظر في العلاقات الحالية ، الجزائرية — الاميركية هو ان الجزائر وكلت مكتب سكرتيرية الدفاع الاميركي السابق ، ليندون جونسون (الذي كان له دوره لا شك في التحضير لحرب ٦٧) ، كذلك وكلت المكتب حيث كان يعمل نيكسون في عام ١٩٦٨ والسكرتير الحالي للخزينة « ج. كونالي » ، ولا شك ان الدفاع عن المصالح الاميركية سوف يتم بشكل جيد !

يثير تحسين العلاقات مع الجزائر اهتماما كبيرا في الولايات المتحدة ، فباستطاعة الجزائر أن تقدم « ١٤ » مليار متر٣ من الغاز سنويا وحتى انتهاء القرن الحالي ، ولكن الملفت للنظر في أن تصريح الرئيس السابق « للسوناتراك » يؤكد ان مشروع الباسو الممول من قبل البنوك الكبرى الاميركية ، سيكلف الجزائر ٦٢٨ مليون دولار أو ٤٦٤ مليون دولار حسب اذا ما اشتريت المعدات من الولايات المتحدة كما في الحالة الاولى ، او بسعر اقل في بلاد اخرى . وما من شك ان الحالة الاولى ستثير اهتمام البنوك الاميركية الكبيرة .

تتخذ الاتفاقات بين الشركات الاميركية والسونرتاك ، كنموذج لها ، الاتفاق بين الشركة الاميركية « ستي — او » والمؤسسة التابعة للدولة الجزائرية في كانون الاول ٦٩ .

تنازلت الشركة الاميركية للسونتراك عن حصتها الاكثرية (٥١ بالمئة) في مراكز الابحاث والانتاج البترولي .

وأصبحت الشركة والسونتراك القائمة بالعمليات والمسؤولة عن الادارة .

لقد تعاقدت ست شركات اميركية في السنتين الماضيتين مع السونتراك من اجل تجميع مؤسسات الخدمة المختلطة ، مكتفية بحصة اقلية . واعلنت جميعها انها راضية عن الوضع ..

نشهد ، اذن ، التحول الملموس في العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر . هذا الاتجاه الجديد يتم حسب مفهوم الكاتب « بيار جاليه » للعلاقات الامبريالية الجديدة : اي انه يترك علاقات الامتياز الجانبية مع الدولة المستعمرة (بكسر العين) قديما ويؤمن الاحلال التدريجي للعلاقات التي تربط اقتصاديات البلاد المتخلفة بالبنوك العالمية الكبيرة الواقعة تحت السيطرة المباشرة لاكبر دولة امبريالية : الولايات المتحدة الاميركية .

أما فيما يتعلق بجهود الولايات المتحدة باتجاه الدخول الى اسواق الجزائر الغنية فيفهم بالاهمية التي ترتديها للولايات المتحدة موارد الطاقة البترولية . فمنذ ١٩٦٤ واحتياط البترول في شح متزايد ، و ٢٥ بالمئة من استهلاك البترول في ١٩٧٠ مستورد .. وستبقى بقيمة ٢٥ بالمئة حتى سنة ١٩٧٥ رغم نقل مليوني برميل يوميا من ابار الاسكا . وستصبح بقيمة ٣٥ بالمئة سنة ١٩٨٠ .

ستعادل حصة (الشرق الاوسط وافريقيا الشمالية) بمفرده ما قيمته ١٣ بالمئة من السوق الاميركية بدل الـ ٣ بالمئة الحالية ..

على كل حال ، فمنذ ١٩٦٧ والولايات المتحدة تعتمد — نهائيا — على البترول المستورد ، بما أن قيمة مستورداتها قد تجاوزت للمرة الاولى الاحتياط غير المستعمل للابار الاميركية فقد انهى هذا التأكيدات المرددة في كل مكان عن ابار النفط الاحتياطية الواسعة التي لم يستعملها الاميركيون بعد .

أوروبا

أزمة الدولار وحلّها على حساب المصالح الأوروبيّة السَيطرة الأميركية بخير!

انتهت المرحلة الاولى من الازمة النقدية العالمية بشبه هزيمة لحقت بدول السوق الاوروبية المشتركة . ويفرض تحليل هذه الازمة أن توضع في السياق الذي نتجت عنه .

ترتبط الازمة ارتباطا وثيقا بسوق « اليورو — دولار » (الدولارات الاوروبية) ، وهي سوق مجالها الاساسي اوروبا ، بالطبع ، وتقوم اعمال هذه السوق على اقراض او استدانة العملات الكبيرة ، القابلة للتحويل ، وذلك في المدى القصير . ويشكل الدولار أهم عملة في هذه السوق .

وتاتي الاموال التي تدخل هذه السوق من دول عديدة ، وتملكها مؤسسات نقدية رسمية ، كما تملكها مصارف ، ومنشآت خاصة ، وافراد . وتجذب سوق « اليورو — دولار » الاموال لانها تقدم فوائد مرتفعة ، وتتمتع بمرونة كبيرة ، الى جانب تنوع واسع في مجالات التوظيف ، تنفرد فيه عن اسواق رؤوس الاموال المعروفة .

لكن هذه السوق هي ، في الواقع ، سوق للدولار ، خارج الولايات المتحدة الاميركية نفسها ، وهي ما كانت وجدت اساسا ، كما تدل الوقائع ، لولا عجز ميزان المدفوعات الاميركي . ففي ١٩٥٨ — ١٩٥٩ ، انشئت هذه السوق في السنة نفسها التي عرفت فيها الولايات المتحدة اول عجز كبير في ميزان مدفوعاتها مع الخارج . ولا تستمر هذه السوق الا ما استمر العجز المشار اليه . ولا شك أن اليوم الذي تحاول فيه الولايات المتحدة اعادة التوازن الى اقتصادها ، تتراجع سوق « اليورو — دولار » بصورة واضحة ، بل تتلاشى وتنتهي . ولما كانت هذه السوق تتعامل بالدولار ، فقد جنت منها الولايات المتحدة مداخيل كبيرة ، اذ سمحت لها بتمويل مشترياتها في اوروبا .

يضاف الى ذلك تبعية دول أوروبا الغربية — ما عدا فرنسا ، جزئيا — الى الولايات المتحدة في شان دفاعها العسكري . فليس هناك من بلد أوروبي غربي يستطيع تامين دفاعه باستقلال عن الولايات المتحدة . هذا الوضع ، يلقي الضوء على تبعية دول بلدان السوق الاوروبية المشتركة . في المجالات الاخرى غير العسكرية ، ومنها المجال النقدي طبعا .

تسمح هذه الوقائع بتفسير مواقف الحكومات خلال ازمة الدولار الاخيرة .

كيف نشأت الازمة ؟

في غضون يوم واحد ، انتقل ٥ر٢ مليار دولار للتوظيف في السوق الالمانية . هذان المليارات ونصف المليار مصدرها هو سوق « اليورو — دولار » . أي أن انتقالها لا يعيق ابدا الاقتصاد الاميركي . لكن هذا الانتقال شكل احراجا لالمانيا الغربية ، لان هذا المال تحول الى مارك ، الى عملة محلية . فكان أمام المانيا حلان : اما أن ترضخ وتقبل برفع قيمة المارك — مما يهدد الاقتصاد الالماني كله بالركود وذلك برفع سعر صادراته — ، أو أن تتعاون مع بلدان السوق الاوروبية الاخرى للحد من تدفق الدولارات ، حتى لو ادى ذلك الى أن تفرض على الولايات المتحدة اعادة النظر في سياستها النقدية كلها .

لكن الحل الذي تبنته المانيا الغربية فرضته الاعتبارات التالية :

— قامت سويسرا ، مع بلدان مجاورة اخرى ، برفع قيمة عملتها قبل أن تنتقل الازمة الى اسواقها .

— لا يمكن للحكم الالماني ، ولو ادى ذلك الى التضحية بالسوق الاوروبية المشتركة ، أن يتخلى عن الولايات المتحدة الاميركية في وضع يخضع فيه الحكم في دفاعه لهذه الاخيرة .

فكان الحل الذي تبنته المانيا لمصلحة رؤوس الاموال الاميركية ، على حساب الاقتصاد الالماني ، اذ أن تعويم المارك ، اي ترك سعره بلا تحديد ، ادى الى رفع قيمته عمليا بنسبة ٤ بالمئة .

ما الذي ينتج عن ذلك ؟

— لم تكتمل السوق الاوروبية المشتركة ، ولن تكتمل ، ضد الاميركيين ، أسياد أوروبا الغربية الفعليين .

— خرجت الولايات المتحدة قوية من الازمة ، اذ أن كل الحكومات الاوروبية رضخت للدجل الاميركي : « الاقتصاد الاميركي في حالة ممتازة ، فلا ضرورة لاعادة النظر في سياستنا النقدية » . والحقيقة هي أن ليس اقتصادهم هو الذي يتمتع بصحة جيدة ، بل سيطرتهم السياسية والاقتصادية على اوروبا . وهذا ما يمنع هذه الاخيرة من أن تعمل لمصلحتها هي ، ما أن تتناقض هذه المصلحة مع مصلحة الولايات المتحدة .

— أما حكومات هذه البلدان ، فهي تفضل الركود الاقتصادي ، واحتمال أزمات اجتماعية حادة (تراجع الصادرات ، عملات ذات سعر يتعدى قيمتها الفعلية) على المساس بمصالح الولايات المتحدة ، « حامية النظام والحضارة » ، والتي قد تؤدي تصرفاتها وسيطرتها الى أقسى ازمة نقدية خلال هذا القرن .



الثورة الثقافية في الصين - ١ -

الثورة التربوية تحطم علاقات الانتاج الرأسمالية

نبدأ في هذا العدد بنشر الحلقة الاولى من سلسلة تحقيقات عن الثورة الثقافية في الصين . ليس القصد منها تاريخ هذه الثورة ولا الاحاطة بكل اوجهها ، وانما ابراز سمة تمايزها الرئيسية — كونها قد شددت على ملامح نموذج جديد لبناء الاشتراكية هو النموذج الصيني . خلال اكثر من نصف قرن ، كان الاتحاد السوفياتي ، ومعه الديمقراطيات الشعبية في اوروبا الشرقية ، يشكل النموذج الوحيد لبناء الاشتراكية . خلال السنوات العشر الاخيرة ، اخذت تتكون في الصين ملامح نموذج جديد في بناء الاشتراكية كانت الثورة الثقافية تحويلا وتتويجا له في آن معا . وان استكمال ملامح هذا النموذج بات يسمح لنا ليس بالحكم عليه وحسب ، بل وأيضا بالمقارنة بينه وبين النموذج السوفياتي . ان ما نطمح اليه في هذه السلسلة من التحقيقات هو معالجة ثلاثة قضايا :

١ — معالجة علاقات الانتاج الرأسمالية داخل المجتمع الانتقالي

٢ — المقارنة بين النموذجين من حيث التخطيط الاقتصادي (نموذج التراكم)

٣ — علاقة الحزب بالجماهير في الصين .

ان الشكل الجديد للتعليم الثانوي والجامعي في الصين — الذي لا يزال في طوره الاختباري والذي لم يعمم بعد على كل المؤسسات التعليمية — يتبدى في مجالات ثلاثة : ١ — طريقة انتساب الطلاب ٢ — مضمون برامج التعليم وطريقة وضعها واشكال الامتحانات ، ٣ — الاشكال الجديدة لادارة المؤسسات التعليمية .

التعليم وقسمة العمل البرجوازية

من ابرز سمات الجامعة الصينية الجديدة الطريقة التي يتم فيها انتساب الطلاب اليها . لم تعد المشكلة تشريع ابواب مؤسسات التعليم العالي امام ابناء الفلاحين والعمال ، وبناء « الجامعة الشعبية » . فهذه عملية قائمة منذ انتصار الثورة عام ١٩٤٩ . المهم الان تقرير ما الذي يحل بهؤلاء الطلاب بعدما يدخلون الجامعة . يقول احد المسؤولين عن جامعة « تشنغ هوا » في بكين :

« خلال سبعة عشر عاما ، بعد ١٩٤٩ و ١٩٦٦ ، كانت جامعتنا تاخذ ابناء الفلاحين والعمال وتحولهم ، خلال ست سنوات ، الى برجوازيين كاملين لا يحلمون الا باحتلال مراكز الوجاهة ونيل المرتبات الضخمة ، متناسين كليا أن واجبهم الاول هو خدمة الشعب » .

المشكلة اذن هي مشكلة الدور الذي تلعبه الجامعة داخل مجتمع يبني الاشتراكية .

١ — تتوزع ساعات التعليم عادة على الشكل التالي :

— ١٥ بالمئة لدراسة النظرية الماركسية — اللينينية (فكر ماوتسي تونغ) .

— ٧٠ بالمئة للدروس بحد ذاتها ، النظرية منها والتطبيقية .

— ٥ بالمئة للزراعة .

— ٥ بالمئة للتدريب العسكري .

بناء على التنظيم الجديد للجامعات في الصين ، بعد الثورة الثقافية ، لم يعد الطلاب ينتقلون الى الجامعة مباشرة بعد الانتهاء من دراستهم الثانوية ، وانما يقضون فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات يتعلمون خلالها مهنة ما او يعملون كجنود او كعمال . وعندما يتقدم الطالب بطلب الانتساب للجامعة ، يجب ان يوافق عليه زملاؤه و « اللجنة الثورية » في مكان العمل . الجديد هنا هو في المنظار الطبقي للطالب . اذ لم يعد المقياس هو أصله العائلي ، وانما العمل الذي يقوم به (مكانه في الانتاج) . فان ابن اسرة برجوازية يعتبر عاملا اذا كان يعمل في مصنع او في الحقل .

هكذا ، وابتداء من عملية الانتساب نفسها ، تنتهي عزلة الجامعة عن عالم الانتاج . الا ان صلة التعليم بالعمل المنتج لا تقتصر على طريقة الانتساب ، بل تتوثق عبر برامج التعليم وطريقة توزيع الدروس ونظام الامتحانات .

وأول ما يعني ذلك تقليص عدد سني الدراسة والتقليل من المساعدات المخصصة للدروس النظرية بحيث يتعلم الطالب بشكل خاص من الاختبار والممارسة .

كيف يتم ذلك ؟

في العادة ، يكون ثمة مصنع ملحق بالجامعة هكذا تمسي الجامعة مركز انتاج مطالبا ، مثله كمثل أي مؤسسة أو مصنع ، بأن يقدم حصته من الانتاج التي تحددها الخطة . كذلك تملك كل جامعة ، او مؤسسة تربوية اخرى ، مزرعتها ومشغلها . ففي مشغل تابع لاحدى كليات دار المعلمين في بكين ، يقوم مئتا طالب بانتاج قطع غيار للسيارات تحت اشراف عاملين اثنين ، كما تملك الكلية مزرعة مساحتها ٥٣ هكتارا تبعد مسافة ٣٠ كيلو مترا عن بكين . ويعمل الطلاب والاساتذة مدة شهر بالسنة في المشغل وستة اسابيع في المزرعة بمعدل ست ساعات يوميا . وأما العطلة السنوية فهي من اسبوعين خلال الشتاء وستة اسابيع خلال الصيف .

وكان لا بد لنظام الامتحانات ان ينسجم مع روح التعليم الجديد . ففي امتحانات الدخول للجامعه يطلب من الطلاب — العمال او الطلاب — الجنود ان يقدموا تقييما للسنوات التي قضوها في حقل العمل المنتج وان يثبتوا عن مقدرتهم على التحليل النظري . هذا وتجري الامتحانات كل ستة اشهر خلال العام الدراسي . غير ان اسئلة توزع دوما قبل يومين من موعد الامتحان . ذلك ان غرض الامتحانات هو قياس قدرة الطالب على التحليل والتفكير وليس قدرته على الحفظ عن ظهر قلب . ويجري تصليح الامتحانات بالتعاون بين الاساتذة والطلاب في كل صف .

ولعل ارقى الاشكال الديمقراطية التي بلورتها هذه الثورة التربوية تتعلق بطريقة وضع البرامج التعليمية وبالاجهزة الجديدة لادارة الجامعة .

ان جامعة « تشنغ هوا » في بكين مثال جيد على جامعة مرت بكل تحولات الثورة الثقافية . فلجنة الحزب فيها تتخذ القرارات التي تتولى تنفيذها « اللجنة الثورية » . وتضم اللجنتان افراد « الحرس الاحمر » ، والعمال والجنود الاعضاء في « فريق عمال جيش التحرير الشعبي لنشر فكر ماوتسي تونغ » ، وممثلين عن عمال بكين وعن وحدات الجيش في المدينة ، ومناضلي الحزب والكوادر الادارية والاساتذة(٢)

وتعنى « اللجنة الثورية » بتسيير الشؤون اليومية للجامعة ضمن اطار الثورة التربوية الشاملة الرامية الى ايجاد نظام تربوي جديد . فتثير النقاشات حول هذا النظام الجديد وتختار من المقترحات اكثرها التزاما بالاشتراكية . أما على مستوى اكثر تحديدا ، فان برامج التعليم توضع داخل كل صف من قبل الطلاب والفرع المختص بـ « الثورة التربوية » التابع لـ « اللجنة الثورية » . بعد نقاشه في الصف ، ينقل مشروع البرنامج الى « اللجنة الثورية » نفسها ومنها الى لجنة الحزب في الجامعة .

ما هو الهدف من هذه الاشكال التربوية الجديدة ؟

ان الهدف البعيد المدى منها هو القضاء كليا على نظام التعليم الذي تعرفه المجتمعات البرجوازية والذي تورثه للمجتمعات السائر في طريق بناء الاشتراكية .

النظام التربوي البرجوازي

بدون الحاجة للتوسع في دور النظام التربوي في المجتمعات الرأسمالية ، يمكن تحديد آليتها العامة على النحو التالي : المدرسة البرجوازية ترمي الى اعادة انتاج تقسيم العمل الموجود في المجتمع ، وتأمين استمراره . ويمارس النظام التعليمي وظيفته هذه بطريقتين اثنتين :

أولا : ان نظام التعليم — بغض النظر عما

٢ — أما نسب التمثيل فهي كالاتي : ٥ مناضلين حزبيين ، ٦ ممثلين عن فرق الدعاية ، ٤ اساتذة ، ٤ كوادر و ٧ طلاب .

اذا كان يطغى عليه التعليم الخاص او العام — يلعب دورا أساسيا في اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية عن طريق تعميمه للايديولوجية السائدة . هنا تكمل المدرسة ما بدأته الاسرة . فالمدرسة تقدم للطالب صورة عن المجتمع وعن مكانه فيه ، غارسة في ذهنه قيم وخرافات المجتمع البرجوازي . فهي تعلمه احترام قواعد القسمة الاجتماعية للعمل ، والنظام الاجتماعي — الاقتصادي السائد ، وتنمي عنده روح المنافسة وما ينجم عنها من نزعة نخبوية — كل ذلك تمهيدا لتحمل « واقع الحياة القاسي » أي الاستغلال الرأسمالي .

ثانيا : ان نظام التعليم — في تركيبه المقسم الى مرحلة ابتدائية وتكميلية وثانوية فجامعية — يعيد انتاج القسمة العمودية للعمل . هذا يعني انتاجه لعدد قليل من الافراد معدين لفهم عمليات الانتاج وتنظيمها وقيادتها من جهة ، وانتاج عدد كبير جدا من الافراد يتحولون الى مجرد ادوات تنفيذ لمهام جزئية لا يفهمونها كما لا يفهمون عمليات الانتاج التي تنتظمها . وبحجة الخرافة القائلة أن أكثر التلامذة كفاءة هم الذين ينجحون في الامتحانات ويتمكنون من متابعة تحصيلهم — أي باسم الوهم الشائع بأن المدرسة أو الجامعة هي أفضل مؤسسة لتصنيف الافراد في المجتمع — يقوم نظام التعليم البرجوازي باقصاء ابناء العمال والفلاحين والفئات الشعبية عن مراحل التعليم العليا .

وبالاضافة لعملية الاصطفاء والابعاد التي توفرها الامتحانات فيما بين مختلف مراحل التعليم ، هناك عملية توزيع الطلاب ابتداء بالمرحلة الثانوية بين فروع أدبية وعلمية ومهنية . بذلك تتجه قلة نحو الدراسة العليا والجامعة — وبالتالي نحو المهن المتخصصة بالقيادة والتنظيم والتي تتطلب مستوى رفيعا من المعرفة التقنية — بينما تتجه الاغلبية نحو المصنع ونحو المهن الاخرى التي لا تحتاج الى « المعرفة التقنية » .

وان نظام التعليم هذا يعمل بطريقة يقصي فيها ، في كل مرحلة ، عددا متزايدا من الطلاب خضوعا لحاجات النظام الاقتصادي بالدرجة الاولى . ومن هنا فهو يعيد انتاج قسمة العمل البرجوازية التي تظهر على شكل فصام وتناقض بين العمل الذهني والعمل اليدوي .

قسمة العمل والانقسام الطبقي

ان هذا الفصام الذي يكرسه النظام التعليمي ويعيد انتاجه هو القاعدة التي تقوم عليها علاقات الانتاج البرجوازية .

هذا يعني أن قسمة العمل ليست مجرد انعكاس للانقسام الطبقي في المجتمع . لا بل انها ، بالاضافة الى الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، قاعدة الانقسام الطبقي بين المستغلين (بكسر الغين) والمستغلين (بفتح الغين) ومصدر الامتيازات الطبقية للبرجوازية . ذلك أن قسمة العمل البرجوازية تضمن للطبقة البرجوازية امتلاك المعرفة التقنية والانتاج الفكري والعلمي . وبالتالي تضمن لها احتكار كل امكانات تطوير قوى الانتاج ، الامر الذي يمكنها من توجيه التطور الاقتصادي في بعض القطاعات المتميزة التي تؤمن لها اقصى معدلات الربح كما تؤمن توالدها كطبقة . وان نظرة الى هذا الموضوع من مناظر الطبقة العاملة وسائر الجماهير الشعبية ترينا أن سيطرة البرجوازية على العلم وعلى التطور التقني يقف عقبة في وجه مساهمة الجماهير الشعبية في تطوير قوى الانتاج وتأمين نمو متناسق لكل القطاعات الاقتصادية — وهذا هو الشرط الضروري لايفاء حاجات هذه الجماهير .

من هنا ان قسمة العمل البرجوازية جزء مكون من علاقات الانتاج البرجوازية . وهي تلعب ، جنبا الى جنب مع الملكية الفردية لرأس المال ، الدور الرئيسي في حصر تطور قوى الانتاج داخل قطاعات متميزة على حساب القطاعات الاخرى ، فتعرقل بالتالي التطور الكامل لقوى الانتاج نفسها .

قسمة العمل في المجتمعات الانتقالية

لكي نفهم التحولات التي شهدها نظام التعليم في الصين ، ولكي ندرك كل معاني « الثورة الثقافية » التي قلبت الصين رأسا على عقب ، ليس على مستوى بناها الفوقي الايديولوجي والسياسي (علاقة الحزب بالطبقة) وحسب ، بل وأيضا على مستوى البنية الاقتصادية ذاتها — لا بد من النظر الى الامر من منظار :

— دور المدرسة والجامعة في اعادة انتاج علاقات الانتاج البرجوازية التي تتسم بالفصام بين القلة المالكة للمعرفة التقنية — مدراء الاقتصاد — والكثرة التي تتولى أعمال التنفيذ وحسب .

— الصلة الوثيقة بين استمرار قسمة العمل هذه وبين نمو أشكال من قوى الانتاج ، داخل مجتمعات الانتقال نحو الاشتراكية ، تنزع نحو عودة الرأسمالية .

كيف تطرح مشكلة اعادة انتاج قسمة العمل البرجوازية داخل مجتمعات الانتقال نحو الاشتراكية ؟ كيف يتم في الصين التفاعل بين العوامل الثلاثة : المدرسة — قسمة العمل — قوى الانتاج ؟ وما الذي تقدمه التجربة الصينية من جديد في هذا المجال ؟

لقد تعرضنا لدور التعليم البرجوازي ، وقسمة العمل الناجمة عنه ، في اقصاء الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عن امتلاك المعارف التقنية — العلمية . طبعا ، تبرز هذه المشكلة اضعافا مضاعفة عندما تكون الثورة قد اندلعت في بلد متخلف حيث البروليتاريا صغيرة الحجم ومفتقرة الى الكفاءات اللازمة للسيطرة المباشرة على التنظيم التقني والاداري للانتاج . من هنا أن ضرورة التطور المبرمج والمتسارع للانتاج من أجل اطلاق عملية التصنيع ورفع مستوى معيشة الجماهير الكادحة بشكل يتنامى باستمرار — كل ذلك يدفع باتجاه الاستعانه بالفنيين البرجوازيين . هذا يعني أن قسمة العمل البرجوازية لا يمكن الغاؤها مع الغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج والشروع في بناء الاقتصاد المبرمج . بذلك تبقى قسمة العمل البرجوازية هذه عنصرا اساسيا من عناصر علاقات الانتاج الرأسمالية مغروسا في المجتمع الانتقالي . ولا بد اذن لهذا المجتمع من الانعتاق منه بسرعة اذا كان يريد التطور باتجاه الاشتراكية .

وأما اسلوب معالجة هذا التناقض — القائم في صلب البنية الاقتصادية ذاتها — فهو الذي يقرر ما اذا كان المجتمع الانتقالي سوف ينتقل الى الاشتراكية أم انه سيرتد الى الرأسمالية ويولد طبقة مستغلة (بكسر الغين) جديدة .

ويمكن متابعة التجربة الصينية بناء على المراحل التي مرت بها قسمة العمل البرجوازية خلال التحويل الاشتراكي للمجتمع (الغاء الملكية الفردية ، بناء الاقتصاد المبرمج ، تطوير قوى الانتاج) . وقد مرت بالمراحل التالية :

المرحلة الاولى : تلي التحرير عام ١٩٤٩

وقد اوكلت فيها ادارة المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها التقني للرأسماليين السابقين والفنيين البرجوازيين تحت اشراف وبمساعدة الكوادر الشيوعية . ولكن لقاء مساهمة الفنيين والاداريين البرجوازيين كان لا بد من تقديم بعض الامتيازات لهم . وكان ذلك اجراء ضروريا مؤقتا . صحيح انه يحافظ على قسمة العمل البرجوازية وعلى الامتيازات الطبقية الناجمة عنها ، لكن في المقابل ضروري لمنع زيادة الهدر والتبذير والرشوة والفساد ولامبالاة الكوادر الفنية البرجوازية .

المرحلة الثانية : هي مرحلة التصنيع المبرمج .

وقد جرت تلبية الحاجة للفنيين بتكوين فنيين من ذوي الوعي الاشتراكي ، وهذا ما سمح به انقضاء سنوات على تحقيق ديمقراطية التعليم . وكانت المبادىء التي تسير ديمقراطية التعليم هذه هي « ضرورة امتلاك الشعب الكادح للعلم والتقنية الثقافية ... وضرورة تكوين مثقفين من نمط جديد ينتمون الى الطبقة العاملة ... » . ولكن تعذر تحقيق ذلك . فقد نشأ الخط اليميني عام ١٩٥٣ وكان يلبي متطلبات التطور الاقتصادي الذي كان يسير حسب النموذج السوفياتي القائم على التصنيع السريع واعطاء الاولوية المطلقة للصناعات الثقيلة . وقد تدعم هذا الخط خلال فترة « اعادة تنظيم الاقتصاد » (١٩٦٠ — ١٩٦٢) بعد الصعوبات الناجمة عن سنوات « القفزة الكبرى الى الامام » (١٩٥٨ — ١٩٦٠) .

كيف كان يتم تكوين الفنيين في كل هيمنة الخط اليميني ؟ وأي نوع من العلاقات كان قائما داخل المصانع والمؤسسات الاقتصادية ؟

ان نظام التعليم الذي كان قائما في ظل هيمنة الخط اليميني قد استلهم المدرسة السوفياتية كما كانت عليه خلال الثلاثينات . ومن هنا ان ضرورة تكوين الفنيين ذوي الاصل العمالي باعداد كافية وبمعارف محددة اعاد كل الاعتبار للتعليم بشكله البرجوازي المتجلي بما يلي :

أولا : سيطرة الاساتذة على الطلاب .

ثانيا : عملية اصطفاء صارمة في مؤسسات التعليم العالي تعتمد على امتحانات دخول بالغة الصعوبة تشجع حكما خريجي مدارس المدن ، اي ابناء البرجوازيين والبرجوازيين الصغار السابقين .

ثالثا : برامج تعليم متلائمة مع عملية الاصطفاء هذه ترتكز اساسا على مواد تجريدية يصعب استيعابها . بذلك يتم عزل الطالب عن قطاع الانتاج خلال سنوات يقضيها في تحصيل المواد النظرية المجردة . واذا بحاجته الى النجاح في الامتحانات تدفع به الى حفظ المقولات المجردة عن ظهر قلب .

رابعا : لا ينظر الطالب الى دراسته من منظار مساهمته في تطوير الانتاج وانما ينظر اليها كمكافأة له على تفوقه الفكري . فيتحول الى كائن اناني فردي لا يبالي بالسياسة ، يحتقر العمل اليدوي الذي يقوم به العمال والفلاحون . فيطالب مقابل تفوقه هذا بعدد من الامتيازات التي لا يمكنها الا ان تكون امتيازات مادية . من هنا ان الخط اليميني يشجع البرجوازية في التعليم . لذا فهو حين يتوجه للطلاب ذوي الاصول الشعبية فانما ينقل اليهم القيم البرجوازية ليس الا .

غلبة الخط اليميني

وكما أشرنا سابقا ، فان نظام التعليم هذا كان يلبي حاجات سياسة اقتصادية تمثلت بالخطة الخمسية الاولى (١٩٥٣ — ١٩٥٨) وحاولت تسيير الاقتصاد مجددا في بداية الستينات . وكان الخط اليميني الذي يوجه هذه السياسة ينطلق من عدد من الفرضيات : كان يرفض أن تتدخل في ادارة المصنع العوامل « غير الاقتصادية » ، من سياسية وايديولوجية ، التي قد تحرف الانتباه عن القضايا التكنولوجية المحضة . وكان على كل مؤسسة أن تحقق الاكتفاء الذاتي . كما اعتبر هذا الخط اليميني أن مقياس الادارة السديدة (ومقياس التقدم الاقتصادي ايضا) هو قدرة المؤسسة على المنافسة ، اي قدرتها على جني الارباح . بناء على هذه السياسة الاقتصادية ، التي تدعي الانفراد بالقدرة على تنمية طاقات البلد الصناعية ، كان لا بد من ولادة اشكال معينة من العلاقات داخل المصنع .

فاذا كان معيار الادارة السديدة هو « العقلانية » الاقتصادية كما تتواجد في المجتمعات الرأسمالية ، فلا بد اذن من أن تتمركز السلطات والصلاحيات في المصنع بين يدي المدراء والمهندسين والخبراء والفنيين الذين يصدرون الاوامر . فهؤلاء وحدهم هم القادرون على تنفيذ خطط محددة وعلى الاضطلاع بمسؤولية الانتاج . ولكي يتمكن المصنع من أن ينتج حسب متطلبات الخطة او متطلبات التمويل الذاتي ، فلا بد لقوانين العمل في داخله أن تكون قاسية ومتصلبة ، ومعايير العمل مرتفعة . ولكي يستخرج من العمال اكبر مردود ممكن ، لا بد من اعادة العمل على القطعة ، وتنويع الاجور وتوفير الحوافز المادية المغرية . كذلك ينبغي اللجوء الى الصرف من العمل كسلاح ضد التراخي وعدم الانضباط . ان اعطاء الاولوية للعقلانية الاقتصادية ، بهذا المعنى ، يعني بالضرورة تقليص الدور الذي تلعبه لجنة الحزب والطلائع العمالية داخل المصنع وايلاء الحوافز المادية اهمية كبرى كمكافأة على عمل العمال . وأما المكافآت للمدراء والفنيين فتكون على شكل امتيازات ماديه متناسبة مع الارباح التي يحققها المصنع .

ولا يمكن لهذه العلاقات الا ان تكرس قسمة العمل البرجوازية كما تكرس حرمان الطبقة العاملة من تحصيل المعارف التقنية — العلمية ومن السيطرة المباشرة والفعلية على ظروف عملها .

ولا يمكن فهم الثورة الثقافية في الصين الا من منظار النضال ضد الخط اليميني في التعليم والتنظيم الاقتصادي . وهذه الثورة هي التي افتتحت المرحلة الثالثة من مراحل تطور قسمة العمل في الصين .

نحو علاقات انتاج بروليتارية

عرضنا في بداية هذه الدراسة السمات المميزة للنظام التعليمي الجديد . أما فيما يتعلق ببناء علاقات انتاج جديدة هي علاقات الانتاج البروليتارية ، فان الخطوة الاولى بهذا الاتجاه تمت عام ١٩٦٠ بصدور « اللائحة الداخلية لمجمع الحديد في آنشان » . وتشكل هذه اللائحة الداخلية النموذج الذي تقوم الثورة الثقافية بالاقتداء به وتعميمه .

وتقوم هذه اللائحة على مبدأ رئيسي يقول ان ما يسمى « العقلانية الاقتصادية » البرجوازية — التي تستخدم كحجة للاحتفاظ بقسمة العمل البرجوازية — ليست في الواقع « عقلانية » اقتصادية على الاطلاق . بمعنى انها لا تؤدي الى ادارة فعالية للمؤسسات الاقتصادية في اقتصاد مبرمج . فاذا كانت هذه العقلانية تؤمن انتاج كمية السلع التي تحددها الخطة ، بفضل المكافآت التي يعود معظمها للمدراء والفنيين ، فان ذلك يتم في العادة على حساب نوعية السلع وعلى حساب التوفير في المواد الاولية . واخيرا ، ينجم عن ادارة صناعية تقوم على مبدأ « العقلانية » البرجوازي سيادة الذاتية والاعتباطية في وضع خطة المصنع التي تفترض عددا من المعارف البالغة الدقة والتفصيل لا يستطيع المدراء والفنيون الاحاطة بها بمفردهم . من هنا ، فان القرارات التي تتخذها مجموعة صغيرة من المدراء والفنيين لا يمكن الا أن تكون قرارات جزئية وبعيدة عن الدقة .

ان وجهة النظر البروليتارية ترهن العقلانية في ادارة الاقتصاد بتعبئة الجماهير داخل المصنع وتمكينها من تقديم ارائها حول الانتاج . لذا يجب ان توضع خطة المصنع بناء على محصلة للاراء التي عبرت عنها جمهرة

— البقية على الصفحة ١٥ —

مناقشات

مكتب الاعلام في الجبهة الشعبية الديمقراطية

رد على مقال في الهدف حول مسألة "سوفييت اربد"

نشرت « الهدف » في عددها ٩٩ الصادر في ٨ أيار ١٩٧١ مقالا بقلم « عدنان بدر » يتناول نقدا لمواقف « بوسادس وأمميته الرابعة » من قضايا الثورة العربية . وليس يهمنا في هذا التعقيب السريع أن ندخل طرفا في النقاش ، فيما عدا تسجيلنا اعتراضا عرضيا على تخصيص « الهدف » أكثر من أربع صفحات كاملة على عددين متواليين لمناقشة مفهوم الثورة العربية لدى مجموعة لم يسمع بها أحد في الوطن العربي ، وليس في آرائها ما يستحق أن يوصف بأنه يشكل اضافة جدية لنظرية الثورية العربية او للفكر الاشتراكي العالمي .

الا أن ما يهمنا هنا هو الرد على فقرة صغيرة يتضمنها المقال المذكور تقحم الجبهة الشعبية الديمقراطية في الموضوع دون سبب او مبرر وتتضمن سلسلة من المغالطات لا بد لها من توضيح . ذلك أن « بدر » في سياق « نقده » لبيان بوسادس الذي يدعو الى « اتحاد اشتراكي عربي سوفييتي » على أساس « تعميم ما يسمى بسوفييت اربد » . ينحو باللائمة على محاولة « تعميم الوهم والكذب » متسائلا « ما هو سوفييت اربد ؟ وكيف ولدت هذه المقولة ؟ ومن أين جاءت ؟ » ويجيب « بدر » نفسه على تساؤله بالفقرة التالية التي نرى من الضروري ايرادها بالكامل :

« خلال أحداث ايلول . كان للجبهة الشعبية الديمقراطية قوة عسكرية صغيرة في منطقة اربد ، انسحبت من القتال (فيما بعد أدانت الجبهة المذكورة ، القيادة التي كانت مسؤولة عن ذلك الانسحاب) وبالضبط خلال ذلك الانسحاب وزعت الجبهة الديمقراطية خبرا في بيروت يقول بانها حررت اربد واقامت فيها مجالس شعبية (سوفياتية) .. وحتى قبل انتهاء حوادث أيلول توضحت الحقيقة وتبين للمقاتلين في مختلف التنظيمات وللناس أن السوفيات المذكور هو عملية الانسحاب المدانة ... وتخلت الجبهة الديمقراطية ذاتها عن استعمال تلك التسمية نهائيا بعد أيام قلائل من اطلاقها .. أما جماعة بوسادس فما يزالون حتى الان يحورون (طبعا في بياناتهم) مجمل النضال العربي حول ذلك السوفييت المزعوم !.. » الهدف رقم ٩٩ تاريخ ٨ أيار الصفحة ٩ العامود السابع السطر (٣٨) .

وهنا لا بد من أن نسجل ان معارضة « الوهم والكذب » لا بد أن تتضمن توخي « الصدق والحقيقة » والتخلي عن أسلوب التزييف والخداع . ذلك أن « عدنان بدر » بحكم وجوده في بيروت اثناء معركة ايلول ، لا بد أنه يعرف جيدا ، ان الجبهة الشعبية الديمقراطية لم توزع خبرا في بيروت يقول بانها حررت اربد وأقامت فيها مجالس شعبية (سوفييتية) ... هذا « الخبر » المزعوم على الاقل نشرته مجلة « الحرية » الناطقة بلسان منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ، والتي لم تنسب ما نشرته الى « خبر وزعته ج. ش. د. أو أي من هيئاتها ، وانما نقلت هذا الخبر (سامحها الله) عن مجلة « نيوزويك » الامريكية ونشرته بدون تعليق . والسيد بدر ، بحكم كونه في بيروت حينذاك ومتابعته بلا شك لكافة ما نشر عن المعركة التي كان يخوضها شعب الاردن في اربد وفي عمان وغيرها ، يدرك بلا شك أن هذه التسمية — الاقتباس (سوفييت اربد المزعوم) لم تطلقها الجبهة الديمقراطية ولم تستعملها في أي بيان أو منشور أو كراس من ادبياتها (ولا حتى في أي « خبر » وزعته) . وانما المسؤول عن اطلاقها واستعمالها ، بالحصر والتحديد ، هو السيد « لوزن جنكينز » الصحفي الاميركي ومراسل مجلة « نيوزويك » الامريكية الذي قد زار اربد ، زيارة خاطفة على ما يبدو ، وغادرها قبل ١٧ ايلول ١٩٧٠ . حتى هذا الصحفي لا ينسب تلك التسمية الى الجبهة الديمقراطية ، بل الى تعليق عرضي ادلى به « احد قادة المقاتلين » دون تحديد هويته الحزبية . هذه الحقائق تكفي بوضوح لتضع مقدار « الوهم والكذب » الذي يتضمنه قول السيد بدر « وتخلت الجبهة الديمقراطية ذاتها عن استعمال تلك التسمية نهائيا بعد ايام قلائل من اطلاقها » والذي يحاول ان يلبس ج. ش. د. مسؤولية « اطلاق » و« استعمال » تسمية لم تطلقها سوى مجلة « نيوزويك » الامريكية استنادا الى خبر انفرد به احد مراسليها .

من الواضح تماما ، لدى قراءة سريعة لمقال « نيوزويك » ان هذا المقال كان قد كتب قبل انفجار الحرب الاهلية الشاملة في ١٧ ايلول ، كما نشرته المجلة في عددها الصادر في الايام الاولى من بدء القتال . وهذه الحقيقة بدورها تكشف مزيدا من « الوهم والكذب » والخداع ايضا الذي تتضمنه محاولة السيد بدر ان يقرن زمنيا بين انسحاب بعض قوات الجبهة الديمقراطية من اربد (والذي تم في ٢٤ ايلول بالضبط اي في اليوم التاسع من القتال) وبين « اطلاق » ج. ش. د. المزعوم [illegible] رخيصة تحاول أن توهم « ان السوفييت المذكور ليس سوى عملية الانسحاب المدانة » !.

بقيت ملاحظة صغيرة تتعلق بالسطور الاولى من الفقرة المقتبسة اعلاه . بهذا الصدد نستطيع ان نغفر للكاتب ، الذي لم يكن في اربد ولا في عمان اثناء القتال ، بل بالضبط في بيروت ، نستطيع أن نغفر له قلة معلوماته عن حجم الجبهة الشعبية الديمقراطية في اربد حينذاك وعن طبيعة عملية الانسحاب ، يكفي فقط أن يسمح لنا بأن نصحح له هذه المعلومات ونبلغه ، بتواضع ، ان الجبهة الشعبية الديمقراطية لم يكن لها في اربد بكل بساطة « قوة عسكرية صغيرة .. انسحبت من القتال » . بل كان لها قوة عسكرية توازي كتيبة كاملة بالاضافة الى ما لا يقل عن كتيبة من قوات الميليشيا ، وكتيبتان هما بلا شك قوة ليست « صغيرة » . كما أن هذه القوة لم « تنسحب من القتال » هكذا وبكل بساطة ، بل لقد انسحب من اربد قسم قليل من هذه القوة (ما لا يزيد على ربعها) وفق مخطط للتمركز شمالي اربد لمنع القوات الملكية من تطويق المدينة . واذا كانت بعض العناصر التي قادت الانسحاب ، قد تخلت عن هذا المخطط ، فان الجبهة لم تلبث ان ادانتها واعادت قسما كبيرا من القوات المنسحبة الى اربد خلال بضعة أيام . ويستطيع الكاتب ان يتأكد من هذه الحقائق ببساطة من عناصر حركة المقاومة التي كانت في اربد اثناء القتال ، الا ان ذلك يتطلب منه جهدا منصفا وموضوعيا لنبذ اساطير « الوهم والكذب » التي أحاطت بعملية الانسحاب والتي اثارتها عناصر معينة ذات هدف واضح هو التشفي بالجبهة الديمقراطية والنيل من نضالاتها والدس عليها.

اذا كان الامر كذلك ، فلماذا يحاول السيد بدر ان يحشر انف الجبهة الديمقراطية في دحضه لهذه المقولة المزعومة وان يقرن بينها وبين « الانسحاب » ؟. الا يحق لنا ان نستنتج ان الكاتب لم يورد كل هذا الموضوع الا لكي يحاول ان يقول ، باسلوب بالغ الالتواء والرخص ، ان ج. ش. د. لم تكن تملك في اربد سوى قوة عسكرية صغيرة تخاذلت وانسحبت من القتال وتسترت على تخاذلها بكلام لفظي عن سوفييتات وهمية ، وان السيد بدر ، لم يجد مناسبة لكي ينشر مثل هذا الدس الرخيص الا في هذا السياق ، فلم يجد امامه سوى ان يخترع « علاقة ما » بين ج. ش. د. وبين السوفييت المزعوم ؟

والا فأي مناسبة هناك لحشر الجبهة الديمقراطية في الحوار بين ((الماركسية الاسيوية)) التي (يتسلح) بها السيد عدنان بدر وجماعته وبين الماركسية ((القومية)) التي يقول بها بوسادس و ((امميته الرابعة)) ؟.

بيان للجبهة الشعبية الديمقراطية : اجراءات للسلطة الاردنية مقدمة لحملةعسكرية جديدة على قواعد المقاومة

صرح ناطق بلسان مكتب الاعلام للجبهة الشعبية الديمقراطية بما يلي :

بتاريخ ١٧-٥-١٩٧١ قامت القوات الملكية بناء على تعليمات السلطة الرجعية في عمان بمحاولة اقتحام مخيم اربد في منطقة جرش ، وذلك بحجة فتح مخفر للشرطة . وبذات الوقت افتعلت قوات السلطة اصطدامات مسلحة مع الفدائيين في قرى نخلة وساكب الخاضعة لقواعد الفدائيين في منطقة احراج جرش . وبذات الوقت ايضا اخذت قوات السلطة تحشد في منطقة عجلون والاغوار . وبعد كل هذا اخذت اذاعة عمان بترديد هذه الصدامات وتضخيمها بدعوى ان المقاومة هي المسؤولة عن هذه الاحداث . وواصلت حملتها الاعلامية اعتقالات للفدائيين على بعض مفارز الطرق في هذه المنطقة حيث تتواجد قواعد الفدائيين . كما قامت وزارة الخارجية في عمان بتوزيع بيان على السفراء العرب في عمان تتهم فيه المقاومة بهذه الاحداث .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية ترى في هذه الظواهر مقدمة لحملة عسكرية جديدةعلى قواعد المقاومة في مناطق الاحراج والاغوار ، واستباقا لبدء الحملة اخذت السلطة بتحضير الاجواء المحلية والعربية لهذه الحملة العسكرية المتوقعة . ان السلطة الرجعية تعمل على تصفية العمل الفدائي على دفعات ، وهي في هذا تعتمد على الخداع السياسي والحملات العسكرية . وقد اعتاد شعبنا بعد أن تنجز كل حملة عسكرية مهمتها أن تبدأ السلطة بعملية خداع سياسي لشعبنا وللامة العربية بانها لا تريد تصفية المقاومة .ثم تبدأ باشاعة المناخ السياسي لبدء حملتها الجديدة . والسلطة الرجعية بخطواتها الاخيرة التي يشهدها بلدنا طيلة اليومين الماضيين تحضر بوضوح لحملة عسكرية على قواعد الفدائيين .

اننا ننبه الامة العربية بخطوات السلطة الاجرامية الجارية ، كما نؤكد بان العنف الرجعي الجاري لابادة المقاومة سيقابل بعنف ثوري حازم بعد أن بات واضحا زيف ادعاءات السلطة الرجعية ورفضها التقيد باي اتفاق مع حركة المقاومة . ان السلطة الرجعية — وخاصة بعد زيارة روجرز — ستتابع عملية التطويق وابادة المقاومة والحركة الوطنية في البلاد حتى تتمكن من الانفراد بتسوية ثنائية مع اسرائيل وبمباركة الامبريالية الاميركية .

١٨-٥-١٩٧١

الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين
مكتب الاعلام

قائمة تبرعات للجبهة الشعبية الديمقراطية

٥٥٠ مارك الماني من الطلبة والعمال العرب في كولن — المانيا الغربية
٢١.٣ مارك الماني من الطلبة والعمال العرب في فرانكفورت — المانيا الغربية
٥٥ دولار أميركي من الطلبة العرب ، جامعةوين ستيت ، ديترويت — الولايات المتحدة
٥٠ دولار اميركي من الطلبة والجالية العرب،جامعة ميشغن ، آن آربر — الولايات المتحدة
٣٤٥ دولار اميركي من الجالية العربية فـي ديربورن .
٥٠ دولار اميركي من الطلبة والجالية العرب في ديترويت ميشغن — الولايات المتحدة .
٥٠ دولار اميركي من أحد المناضلين العرب في ديترويت ميشغن — الولايات المتحدة .
١١٥ دولار اميركي من المنظمة العربية الامريكية لفلسطين ، الولايات المتحدة .
١٧٧ر٥ دولار اميركي من الجالية العربية اليمنية ديترويت — الولايات المتحدة
١٠٠ر٠٠ دولار اميركي من أحد المناضلين العرب ديترويت — الولايات المتحدة
١٥ دولار اميركي من أحد المناضلين العرب ديترويت — الولايات المتحدة
٣٥٨ دولار اميركي من الجالية العربية في كليفلند — أوهايو — الولايات المتحدة
١٠٠ دولار اميركي مبيع روزنامات وميداليات للجبهة — الولايات المتحدة
٢٣٥ دولار اميركي من الولايات المتحدة الامريكية .
١٠٠ دولار اميركي من المناضل أ. معروف— الولايات المتحدة الامريكية
١٠١ر٠٠ دولار اميركي من الجالية العربية في مدينة سياتل — الولايات المتحدة
١٢٩ر٠٠ دولار اميركي من نادي الطلبة العرب — جامعة ستانفورد — الولايات المتحدة
١٦ دولار اميركي من أنصار العمل الفدائي— ماريلاند — الولايات المتحدة
٢٩٠ر٢٠ دولار اميركي من انصار الجبهة الديمقراطية — المغرب — الرباط
١٠ جنيه استرليني من انصار الجبهة الديمقراطية — المغرب — الرباط
٤٠ دولار امريكي من العمال الفلسطينيين والعرب — النروج .
٣٠٠٠ر٠٠ مارك الماني من العمال والطلبة العرب — كولن — المانيا الغربية
٩٠٠٠ر٠٠ فرنك بلجيكي من الطلبة والعمال العرب — بلجيكا .
١٠٠٠ر٠٠ مارك الماني من انصار الجبهة في شتوتجارت — المانيا الغربية
٧١ر٧٣ دولار أمريكي من الطلبة العرب — برشلونة — اسبانيا
١٠٠ر٠٠ دولار امريكي من الطلبة العرب — سراغوزا — اسبانيا

بيان بمناسبة اول ايار

التجمع الثوري العراقي • التجمع الثوري الليبي • مجموعة السوريين (الماركسيين اللينينيين)

ننشر فيما يلي بيانا وصلنا من أوروبا من التنظيمات الثلاث التالية : التجمع الثوري العراقي ، التجمع الثوري الليبي ، مجموعة السوريين (الماركسيين اللينينيين) .

تحتفل البروليتاريا العالمية بيوم كفاحها هذا — الاول من أيار — ضد الطبقة البرجوازية مصاصة دماء الشعوب ، ويشكل نضال عمالنا العرب والفلاحين الفقراء ضد الامبريالية والصهيونية العالمية والكمبرادورية العربية من جهة وقوى البورجوازيات العسكرية البيروقراطية والتجارية المستسلمة من جهة أخرى — يشكل جزءا لا يتجزأ من نضال البيروليتاريا العالمية .

فهذه الطبقات الثورية (العمال والفلاحين الفقراء) عانت ولا تزال تعاني من الاستغلال والاضطهاد منذ زمان بعيد ، اذ على جهودها تبني السلطات البورجوازية أجهزتها البيروقراطية المتعفنة الاستغلالية لتحافظ على امتيازاتها الطبقية كما توسع جهازها الدعائي الديماغوجي لترسيخ أفكارها وسياساتها الاستسلامية ولجر الجماهير الكادحة من هزيمة الى أخرى .

فالمتتبع للاحداث ولتطور المباحثات (المسماة بمباحثات السلام في الشرق الاوسط) بين الدول الامبريالية ، يتوصل الى أن مشروع روجرز هو نتيجة لهذه المباحثات واللقاءات المستمرة والمنفردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتي . ان هذا المشروع المسمى بمشروع السلام ، لن يحقق السلام وعلى حساب من ؟ ومتى برهن التاريخ على أن الدول الامبريالية تقدم مشاريع السلام للشعوب المضطهدة ؟

ان تاريخ الشعوب يبرهن على عكس ذلك، اذ أن الامبريالية لا يمكن أن تتخلى عن مصالحها الاحتكارية ولا يمكن أن تترك من يدها سلاحها الفتاك السام المتمرن على ذبح الشعوب . فمشروع روجرز يهدف الى تكريس الكيان الصهيوني الفاشي الامبريالي والانظمة العربية البورجوازية المتعفنة والعاجزة عن بناء اقتصاد سياسي مستقل ، لانها مرتبطة بالاسواق الامبريالية الاحتكارية من جهة ، ومن جهة أخرى مرتبطة عسكريا بتحريفية الاتحاد السوفييتي . فهي بهذا الموقع لا يمكنها التحرك الا بقدر ما تسمح به الامبريالية الامريكية والتحريفية السوفييتية . فهم يطلبون من الشعوب المضطهدة والمشردة في المنطقة القبول بمشروع روجرز أي القبول بالاوضاع الراهنة — اوضاع الاستغلال والاضطهاد والتشريد والاستسلام ، فهل هذا سلام ؟

ان السلام لا يتحقق الا تحت ديكتاتورية البروليتاريا بقيادة حزبها الطليعي الماركسي — اللينيني بتحالفها مع الفلاحين الفقراء . ان السلام من صنع الشعوب لا هدية من الامبرياليين والتحريفيين السوفييت . كما أن الاشتراكية لا يمكن أن تقدمها البورجوازيات الحاكمة هدية الى العمال والفلاحين الفقراء. فمهما تظاهرت هذه الدولة العربية أو تلك برفض مشروع روجرز ، فان مواقع الطبقة البورجوازية الحاكمة ومصالحها تفرض عليها القبول بهذا المشروع والاستسلام له واكثر من ذلك تريد جر شعوب المنطقة خلف هذه الطغمة الاستسلامية والقضاء على كفاح الشعب الفلسطيني وعلى كل نضال ثوري شعبي . وما مشروع الدولة المسخ المتوقع انشاؤها في الضفة الغربية الا حلقة من حلقات الاستراتيجية الامبريالية في المنطقة . وما سكوت التحريفية العالمية والمحلية عن النضال الثوري لشعب الخليج المحتل الا حلقة من حلقات التآمر والعداء لثورات الشعوب . ان ثورة الخليج التي تقارع العدو الامبريالي وعملائه تقوم بتحويل اجتماعي ينسجم مع مستوى الكفاح الثوري . فقد أحرزت انتصارات متتالية ضد العلاقات الاقطاعية البطريركية المطلقة والتخلف بشتى اشكاله ، وهي منفتحة على ثورات الشعوب وعلى التراث الاشتراكي العلمي تستقي منه أفكارها لتطوير كفاحها اليومي مع الجماهير الكادحة والانتقال بالمجتمع الى مرحلة متقدمة ولها علاقات وثيقة مع الحركات الماركسية — اللينينية في المنطقة .

ان الهجمة الامبريالية والصهيونية والتحريفية السوفييتية لها جذورها الوثيقة باستراتيجية وتكتيك القوى الحاكمة . هذه الجذور الوثيقة جعلت استراتيجية وتكتيك دولة اسرائيل والدول العربية حلقة من سلسلة الاستراتيجية الدولية المربوط طرفها بالامبريالية الامريكية من جهة والطرف الاخر بالتحريفية السوفيتية .

فماذا يعني التحريفيون المحليون عندما يشتركون ويساندون الاحكام العسكرية الديكتاتورية ؟

التحريفيون يدعون أن هذا تكتيك للحفاظ على « النظام التقدمي » في البلد ؟ طبعا نحن نعترف بأن هذا تكتيك ، ولكننا نسال : هل هذا تكتيك ثوري أم تكتيك رجعي ؟ ضد من موجه هذا التكتيك ولخدمة من ؟ ان طريقة وصول التحريفيين الى الحكم والاشتراك به أصبحت مهزلة سجلت في قاموسهم ويسخر منها كل ثوري وكل ماركسي — لينيني . لان تكتيكهم تكتيك بورجوازي — طفيلي لا يمكن له الانسجام مع الظروف الموضوعية الثورية في المنطقة ومتطلبات المواجهة ضد الامبريالية والصهيونية وعملائهم ، فتاريخ البلاد العربية ما عرف انفتاحا على الحركات الثورية في العالم وعلى الفكر الثوري الاشتراكي مثل هذه المرحلة التاريخية المعاصرة .

فهذا التكتيك يخدم المصلحة البورجوازية الحاكمة وموجه ضد الاستراتيجية الشعبية الثورية ويغش الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في تحويل أنظارهم عن الكفاح الثوري المسلح طريق تحريرهم من الاضطهاد والاستغلال بينما التكتيك الثوري هو الذي يخدم استراتيجية هذه المرحلة الثورية الراهنة لتعبئة الزخم الثوري ضد أفكار البورجوازية الصغيرة المسيطرة والانتقال به من المرحلة العفوية الى المرحلة التنظيمية الثورية حتى يثمر ويؤدي الى تلاحم القوى الثورية في المنطقة . فاشتراك التحريفيين المحليين بالحكم في الدول ذات الانظمة التي تدعي التقدمية (وهي عدوة الماركسية اللينينية) الواقعة اقتصاديا تحت نفوذ الاحتكارات النفطية والاسواق الامبريالية ومن الناحية العسكرية تحت نفوذ التحريفية السوفييتية ، اي أنها مأسورة في شبكة الدول صاحبة النفوذ في المنطقة ، لا يغير مطلقا من طبيعة وجوهر الحكم البورجوازي الديكتاتوري .

ففي سوريا تتخذ السلطة العسكرية التدابير القمعية وتطبق أساليب التعذيب والتشريد للقوى الثورية وتتلاحم مع البورجوازية التجارية — العقارية المعروفة باخلاصها للاسواق الامبريالية وعدائها لجماهيرنا العاملة الفقيرة . كما بدأ النفط الامريكي السعودي يتدفق عبر الجولان المحتلة وصدر العفو العام عن اعداء الشعب مهربي رؤوس الاموال واشتد التآمر على المقاومة الفلسطينية لتحديد فعاليتها ولتصفيتها (مباحثات طلاس — حسين) . فهذه لمحة عن أعمال التحريفيين في سوريا وهي لا تقل خيانة عن أشقائهم التحريفيين التصفويين في العراق حيث يستشهد كثير من الشباب المناضل . هذا كله لخدمة وتثبيت مصالح الاحتكارات النفطية الامبريالية وعملائهم في العراق . ان التحريفية السوفييتية العالمية المعاصرة تدعم هذا النظام الفاشي وتمده بالسلاح الذي يسلط على رقاب الشيوعيين والقوى الوطنية الاخرى ، ولا تبخل عليه بالقروض الكبيرة ..

وفي بلدان عربية أخرى تلجأ الديكتاتورية العسكرية الى نفس الاساليب الفاشية بملاحقة العناصر الثورية ، فهي تسلط سلاحها الرجعي ضدهم من جهة وتطبق أسلوب الاغراء المادي من جهة أخرى لاجبار الافراد الشيوعيين التخلي عن مبادئهم الثورية .بمناسبة أول أيار يوم التضامن الاممي ، ضد الامبريالية والتحريفية المعاصرة — ندعو جميع القوى الثورية في العالم العربي للتلاحم والوقوف صفا واحدا بجبهة ثورية ضد القوى الرجعية والتحريفية وازالة الانظمة الديكتاتورية العسكرية — البورجوازية الصغيرة — ولتحقيق الديمقراطية الشعبية بقيادة البروليتاريا .

تتمات

تتمة الخليج العربي : مقابلة مع أثنين من قادة الثورة .

للامبريالية البريطانية في المنطقة أي في الخليج العربي والمحيط الهندي .

اما بالنسبة لنا فان هناك فارقا ضئيلا فحسب بين نوع المعاهدات التي ارتبطت بها المنطقة مع بريطانيا عندما كانت المنطقة تحت حمايتها وبين نوع المعاهدات التي تربط سلطنة عمان بها .

س — كممثل للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، ما هو رأيك في اتحاد الامارات العربية المقترح ؟ وهل تعتقد أن للخلافات داخل اتحاد الامارات العربية أية أهمية ، وماذا سيكون في رأيك أثر الانسحاب البريطاني على القتال الدائر في ظفار ؟

طلال سعد :

ان كل مخططات بريطانيا في الخليج رد فعل على تطور النضال الثوري في المنطقة . فكلما تقدمت الثورة ، كلما طورت الخطط لتصفيتها. واتحاد الامارات العربية جزء من هذه المحاولات لتصفية الثورة . فقد صمم هذا الاتحاد ليكون في وقت واحد سدا يقف في وجه تقدم الثورة وليذود عن المصالح النفطية للامبريالية الاميركية والبريطانية في المنطقة بعد الانسحاب . لا شك أن هناك خلافات داخل الاتحاد ، ولكنها ثانوية بالمقارنة مع المصالح المسيطرة التي توحد ما بين هذه الامارات جميعا .

ان الثورة في ظفار مرتبطة عضويا بالثورة في الخليج العربي بأسره . والطريق لهزيمة المناورات الامبريالية يمر عبر نضال شاق طويل الأمد لتطوير حرب شعبية لتحرير المنطقة ككل ، ولتطوير وتصعيد حرب الشعب سياسيا وعسكريا في عمان على وجه الخصوص كي تصبح عمان القاعدة الثورية التي تمتد منها شرارة الثورة الى الامارات وساحل الخليج . أما بالنسبة للانسحاب ذاته فانه لن يغير الا قليلا من وضع الامبريالية البريطانية وعملائها المحليين في المنطقة .

تتمة الثورة الثقافية في الصين

العمال. فهم وحدهم قادرون — بالاعتماد على خبرتهم العملية بالوسائل التقنية وبالتعاون مع الذين طوروا هذه الوسائل بفضل الاشكال التربوية الجديدة — على تأمين نوعية اجود للمنتجات والاقتصاد في المواد الاولية . ولكن لكي يتسنى للعمال ان يساهموا جماعيا في تطوير الانتاج وتطوير الوسائل التقنية التي تسمح بتحسين المردود لا بد لهم من السيطرة مباشرة على ظروف عملهم . لذا فقد ضمنت الثورة الثقافية التنظيم الديمقراطي الداخلي للمصنع بشكل جديد من العلاقات بين العمال والكوادر الادارية . وقد منحت القاعدةالعمالية في المصنع الحق في النقد والرقابة الفعليين الذي يشمل كل القضايا : من القضايا المرتبطة بالتنظيم الاقتصادي للانتاج والمصنع الى القضايا المتعلقة مباشرة بالكوادر الفنية والمدراء .

وبالاضافة لذلك كله ، فان الاشكال التربوية الجديدة التي تمين للمصنع ولوحدات الانتاج وظيفة الاعداد الاساسي للفنيين والاداريين لا يمكن الا أن تساهم في التحويل الثوري للاساليب الادارية والحيلولة دون تحول الفنيين والمدراء الى فئة اجتماعية متمايزة . تلخيصا، فان تعميم العمل اليدوي المنتج على الكوادر الفنية والمدراء وتحقيق المساواة بين اجورهم واجور العمال اليدويين من جهة واشراك العمال في ادارة المصنع وفي تنظيم الانتاج بالاضافة الى النظام التربوي الجديد من جهة ثانية — كلها تساهم في تكوين علاقات انتاج بروليتارية جديدة في الصين تقضي على القسمة بين الفنيين والعمال اليدويين لتحل محلها تكوين « العامل المثقف ».

خلاصة

ان ما ورد اعلاه يسمح لنا باستخراج خلاصتين رئيستين :

أولا : كانت الثورة الثقافية صراعا طبقيا فعليا ، لان العدو كان يمثل مصالح مادية محددة معادية لمصالح جماهير الفلاحين والعمال . ونعتبر هذه المصالح مصالح مادية لانها تقوم على قاعدة مادية واضحة — علاقات الانتاج البرجوازية .

ثانيا : ان الثورة الثقافية في الصين قد اثارت ، واجابت على ، سؤال مركزي من أسئلة بناء المجتمع الاشتراكي . هل ان مصادرة املاك الراسماليين والاقطاعيين وبناء اقتصاد اشتراكي كفيلان بحد ذاتهما بحماية وتدعيم سلطة البروليتاريا ؟

وكان الجواب الذي قدمته الثورة الثقافية في الصين بالغ الوضوح : ان نمو اقتصاد مبرمج يقوم على الغاء الملكية الفردية — لكنه يحافظ على قسمة العمل البرجوازية — يؤدي عمليا الى نشوء وسيطرة فئة اجتماعية جديدة ترتكز سلطتها على احتكارها للمعرفة التقنة . وان سيطرة هذه الفئة كفيلة ليس فقط باعادة الرأسمالية وحسب وانما أيضا بتخريب سلطة البروليتاريا والاطاحة بها .

لذا كان الشرط الضروري للانتقال الجدي للاشتراكية هو النضال الدؤوب الطويل الامد لتحطيم علاقات الانتاج الراسمالية — ووجهها الابرز: قسمة العمل البرجوازية — واحلال علاقات انتاج بروليتارية جديدة .

— البقية في العدد القادم —



انقلاب السادات بين المعركة الوطنية ومصالح القوى البورجوازية الجديدة

في الحديث الذي القاه انور السادات مساء الجمعة الاسبق ، قدم الخلاف الذي ادى الى ازاحة رؤوس جهاز الدولة في مصر على انه خلاف حول قيام اتحاد الجمهوريات العربية . ولم يعرض السادات وجهة نظر المبعدين بل اكتفى بالقول انهم — وعلى رأسهم علي صبري — كانوا ضد انشاء الاتحاد ... لماذا اختار رجال الطاقم الناصري مسألة الاتحاد هذه ليشعلوا بها الصراع بينهم وبين الذي اختاروه هم خلفا لعبد الناصر ؟

اختاروها أولا لانها مسألة مناسبة . فالاتحاد يعني ربط مصير الحل السلمي باعادة الجولان الى سوريا .. وهذه عقدة من أعوص العقد حلا في الموقف الصهيوني . وهو يعني أيضا أن يؤخذ بعين الاعتبار راي القادة الليبيين الذين بنوا جانبا هاما من رصيدهم العربي على التشنج اللفظي في موقفهم من القضية الفلسطينية . ولا شك ان السادات نفسه كان يعلم ذلك . والمراقبون الذين لاحظوا التعارض بين ما اتخذه الحكم المصري ، خلال الاشهر الاخيرة ، من تدابير تسير به نحو تسوية ثنائيه وما ساره من خطى على طريق الاتحاد ، وجدوا ان هذا الاخير لا بد ان يتعرض لامتحان صعب اذا ثبت الاتجاه نحو اتفاق مصري — اسرائيلي . ولعل علي صبري ومن حوله كانوا يريدون أن يوفروا على الحكم المصري هذا الامتحان وأن يحفظوا له حريته في الحركة .

غير أنهم اختاروا مسألة الاتحاد لسبب اخر أيضا . ذلك أن مبادرة السادات تقرن اسمه بانشاء صيغه من اللقاء بين الانظمة الثلاثة لها صدى مصري وعربي معين ، رغم خفوت هذا الصدى . فاذا كان القاده الليبيون مثلا يريدون الاتحاد خطوة تجعل لهم حجما قوميا عربيا يزيد في صعوبة الانتفاض عليهم في الداخل ويحمل المنتفضين — اذا وجدوا — مسؤوليه عربيه المدى ، ويجبرهم على وضع التدخل العسكري المصري في حسبانهم ، فأن حكم السادات لا يختلف كثيرا عن حكم القذافي من هذه الزاوية . ذلك أن الارث الناصري ليس حكرا عليه ، حتى الان ، وأن اي جناح من أجنحة الحكم المصري ، يستطيع ، اذا أزاح السادات عن موقعه ، أن يدعي لنفسه الشرعيه الناصرية . هكذا وجد السادات نفسه ، حين صعب عليه الامساك فعلا بأجهزة الحكم التي يسيطر عليها الاخرون ، مضطرا الى ارساء شرعيته « الخاصة » على خطوة ذات مدى جماهيري هي انشاء الاتحاد . ولم يكن للاخرين أن يمنحوه هذه الفرصة . فهم قد جاؤوا به الى الرئاسة اعزل من كل مركز قوة . وكان هذا الضعف الموروث من ايام عبد الناصر ، هو مبرر اختياره . لكن هذا الاختيار اريد له ان يعني استمرار الصراع تحت السادات الى أن تتاح الفرصة لبروز شخصية أخرى تحل محله على رأس تيار فعلي من التيارات القائمة في السلطة المصرية . اي ان السادات كان حصيلة مؤقتة لنزاع الاجنحة فرضتها استحالة الخروج بهذا الصراع الى العلن بعد وفاة عبد الناصر مباشرة .
عليه فان المسالة ، في الاصل ، هي مسالة صراع على السلطة . والخلاف على الاتحاد لم يكن الا ذريعة للانفجار ، اكتسبت أهميتها من دخولها عنصرا في رصيد طرف جديد هو السادات . هذا الاخير طرف جديد فعلا لانه حصل قوته من مركز الرئاسة في دولة شديدة المركزية لرئيس الجمهورية فيها سلطات بالغة الاتساع . ما هو مدار الصراع على السلطة في هذه الحالة ؟

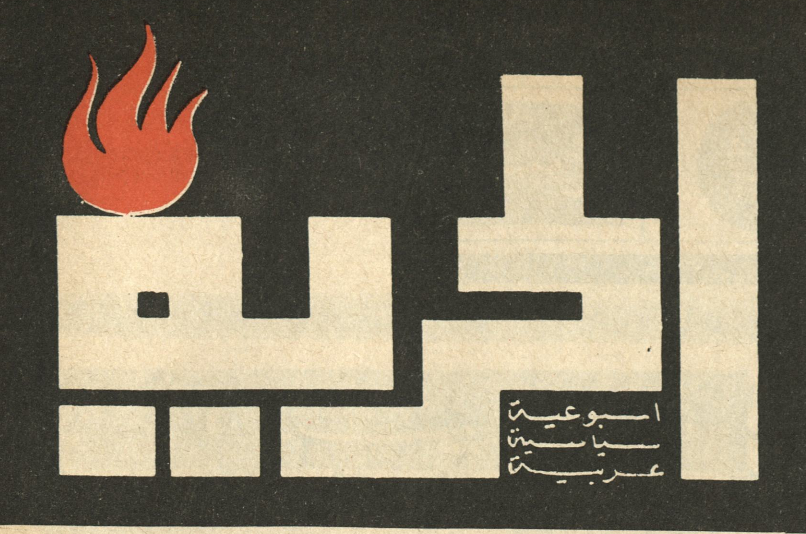
في الواقع أن عزلة جهاز الدولة عن كل رقابة جماهيريه ، في النظام المصري (وهذه سمة تشترك فيها انظمه برجوازيات الدولة جميعا) تميل الى تغليب النزاع بين المواقع على النزاع بين الاتجاهات . أي ان الرغبة في السلطه .. في مزيد من السلطة تصل الى حاله من « النقاء » الحاد نسبيا وتمسي السلطه غاية في ذاتها ، مثلما أرادها الطيب الذكر مكيافيلي . فلا يعود تبدل الطاقم المهيمن فيها يعني تغيرا جذريا في نظام الحكم ووجهته ، ما دام الصراع محصورا داخل اجهزه الدولة نفسها .

غير أن هذا الواقع نسبي . فلكل من المواقع المتنازعه تاريخه ، وهو يعقد اثناء نموه صلات مع أجنحه دون سواها من الطبقة المسيطرة (أو من التحالف الطبقي المسيطر) على المجتمع . وهو ينحو أيضا منحى معينا في ممارسه الاوجه المختلفه من سياسته يميزه عن سواه ويشده الى قوى محليه وخارجيه بعينها ويجعل له صوره خاصة به في ذهن الجماهير . هذه العناصر التي تحدد تميز الموقع غير موجودة في حالة السادات شخصيا . وانعدامها (أو شبه انعدامها) هو ما جاء به الى الرئاسة ، على ما رأينا . لذا يجد نفسه مضطرا الى التوجه نحو مواقع كان عبد الناصر قد وضعها خارج الصراع أصلا أو على هامشه . وهو — اي السادات — في استعجاله ملء المراكز التي شغرت واعاده التماسك الى أجهزة الدولة ، لا يكاد يميز بين واحد واخر من هذه المواقع السابقه . فتراه يستدعي جهاز زكريا محي الدين المعزول الى وزارة الداخليه ، ويرقي بعض « الشيوعيين » السابقين (حالة اسماعيل صبري عبد الله) أو يوليهم مسؤولية بارزة في اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي (حالة خالد محيي الدين اذا تاكدت) .. لكن الشبهة « اليسارية » التي كانت لصيقة بالمبعدين (جناح علي صبري خاصة) واللسان المحافظ الذي يتحدث به السادات (دولة العلم والايمان ، باب الاخلاق في الدستور ، مصر قرية واحدة !) يميلان بالحكم الجديد الى الوجهة الرجعية التي تسير فيها أنظمة تنطق اللغة نفسها في الاقطار العربية . هذه الوجهة تتكيء اليوم في مصر الى قوى اجتماعية جديدة — قديمة تنمو منذ عام ١٩٦٤ . والقوى المذكورة تتركز في مواقع البرجوازية الريفية التي استعادت في أجهزة الادارة والتعاونيات معظم امتيازات الاقطاع القديم . وهي تتركز أيضا في ادارات القطاع العام حيث استطاعت فئة من كبار المسؤولين عن الاقتصاد أن تراكم رساميل خاصة وفرت لها مواطيء قدم في القطاع الخاص او المختلط . وقد شكل استمرار الصلة الوثيقة مع السوق الرأسمالية العالمية مجال نمو للفئة الاخيرة وجعلها تتطلع الى فرض مزيد من الليبرالية الاقتصادية على سلطة الدولة ومزيد من الانفتاح السياسي على الغرب الامبريالي .

هذا هو مضمون « الحريات » التي يتحدث عنها أنور السادات منذ عشرة أيام . وقد لا يعود زكريا محي الدين الان الى وزارة الداخلية ، الا ان « جهازه » قد عاد . واسلوب هذا الجهاز في الحفاظ على الحريات لا يحتاج الى تعريف . فحريات الجماهير كانت دائما « شغله الشاغل » . وما منع التظاهر (تأييدا للسادات !) الا أول الغيث .

والقوى الاجتماعيه التي وجد السادات نفسه مضطرا الى الاستناد عليها هي التي ستملي عليه ايضا موقفه من الحرب والسلام .. واستعجال فتح قناه السويس (الذي لا يذكر الكثيرون ان دايان كان اول من اقترحه منذ أكثر من سنة) هو خطوه كبرى في هذا المضمار . فتوسيع القناة وفتحها لا يكلف الا حوالي ٦٦٠ مليونا من الدولارات تستطيع مصر توفيرها من دويلات الخليج ومن الدول الاوروبيه المستفيدة و — ربما — من البنك الدولي . هذا بينما سيبلغ دخل مصر السنوي من القناة ، اذا سلكتها الناقلات ذات الحموله البالغة ٢٥٠ ألف طن ، حوالي مليار دولار في العام الواحد مقابل ٢٥٠ مليونا عام ١٩٦٦ !.. هذه الملايين كلها يفتح غول المقاولات شدقيه لابتلاعها تحت ستار أعمار المدن المدمرة على القناه وما شاكله من مشاريع . والمقاولات كانت ، خلال السنوات الاخيرة ، مجرى رئيسيا تسربت فيه أموال الدولة والقطاع العام الى جيوب مجالس الادارة في القطاع العام نفسه (!) ومن ثم الى القطاعين الخاص والمختلط .
طبعا لا يزال السادات يقول أن فتح القناة لن يتم الا في اطار حل شامل للنزاع العربي الاسرائيلي . ولا يزال يحاول الاستفادة وسع طاقته من « اجماع » الولايات المتحدة (التي تريد رفع أرباح شركاتها من استثمار البترول في الخليج) والاتحاد السوفياتي (الذي يريد تيسير المرور لسفنه من البحر المتوسط الى المحيط الهندي وبالعكس) ودول أوروبا الغربيه (التي تريد تخفيف كلفة النفط العربي — الايراني الذي تتزود به) على ضرورة التعجيل بفتح القناة . الا أن تلمظ القوى التي تتجه الان الى الاستيلاء على انقلاب السادات أمام اغراء المليار السنوي المغريق في رمال القناة قد يمتحن بشدة موقف السلطة المصرية في النزاع الوطني . هذا الامتحان بدوره ينذر بتدخل الجيش المصري الذي لا بد من وضعه في كل حساب . وهو ينذر أيضا ، وان على مدى أبعد ، بتدخل الجماهير المصرية . لهذا فأن الوضع الذي يقبل عليه الحكم في مصر هو أبعد الاوضاع عن الاستقرار ، وان كانت الانتخابات المقبلة واستفتاء الاتحاد العتيد قد تمنح جميع الفرقاء فرصة للتنفس قبل الهجرم .
واذا كان الوضع المصري بالغ التعقيد — بسبب المعركة الوطنية خاصة — فليس في جوهره جديد على أي حال . فراسماليات الدولة في العالم الثالث لا تسفر عن اتجاه نحو الاشتراكية والحرية الوطنية . انها تسفر — بعد مخاض يطول أو يقصر — عن عودة متعثرة الى نظام راسمالي تابع ، ولا فضل لهذا النظام على سابقه سوى انه يضع الجماهير مجددا أمام مسؤولية لا يستطيع حملها سوى سلطة الجماهير ..

« الحرية »



احصاءات جديدة عن الأوضاع الاقتصادية في مصر وسوريا

بيروت - ٣١/٥/١٩٧١ - العدد ٥٦٩ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل • AL-HOURRIAH - No. 569 - 31-5-1971 - BEYROUTH

التراجع عن إضراب ٢٥ أيار :

بينما يزداد وزن الطبقة العاملة ، مازالت القيادات هزيلة والتركيب النقابي متخلفا

زيارة بودغورني للقاهرة :



من التحفظ والقلق إلى الاعتراف بالأمر الواقع